الخطة التنموية المكانية الاستراتيجية
لمحافظة الخليل
2030

ملخص

دولة فلسطين

دولة فلسطين

وزارة الحكم المحلي
ومحافظة الخليل

الخطة التنموية المكانية الاستراتيجية لمحافظة الخليل

(2030)

الملخـص التنفيذي

تشرين أول 2019

تنويـــه

تم تمويل إعداد هذه الوثيقة ضمن نشاطات مشروع "تعزيز حيازة المسكن والمنعة للتجمعات الفلسطينية من خلال تدخلات اقتصادية ومكانية تخطيطية في المنطقة ج"، الممول من الاتحاد الأوروبي وبإدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat). تعتبر وزارة الحكم المحلي ودار محافظة الخليل من أهم الشركاء في إعداد هذه الوثيقة. إن وجهات النظر لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية للممول أو برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat).

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

تم إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل من قبل الائتلاف الاستشاري للمركز الوطني للتنمية المستدامة (NCD) وشركة بيت الخبرة الفلسطيني للاستشارات والدراسات (HOPE)، جامعة النجاح الوطنية. وقد تم إعداد الإطار الاستراتيجي من خلال نهج تشاركي بمشاركة العديد من أصحاب العلاقة وأصحاب المصلحة على المستوى المحلي والوطني.

HOPE Consultants

جامعة النجاح الوطنية - نابلس

National Center for Sustainable Development
N C D

جدول المحتويات

تنويه	2
المحتويات	3
شكر وتقدير	4
كلمة معالي وزير الحكم المحلي	6
كلمة عطوفة محافظ محافظة الخليل	7
المقدمة	8
هدف الوثيقة	8
منهجية العمل	8
لمحة عامة عن محافظة الخليل	9
الرؤية التنموية للمحافظة	11
إطار التخطيط الاستراتيجي	11
خطة التنفيذ	16
خطة المتابعة والتقييم	24
البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة	36
مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل	38
الإطار المؤسسي لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية	52
الحشد والمناصرة	55
المرصد التنموي لمحافظة الخليل	56
خاتمة	56

شكر وتقدير للجان

تم انجاز هذه الوثيقة نتيجة جهود مشتركة بين اللجان التي تم تشكيلها لأغراض إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية ومؤسسات المجتمع المحلي في محافظة الخليل وهيئات الحكم المحلي وهي عى الشكل التالي:

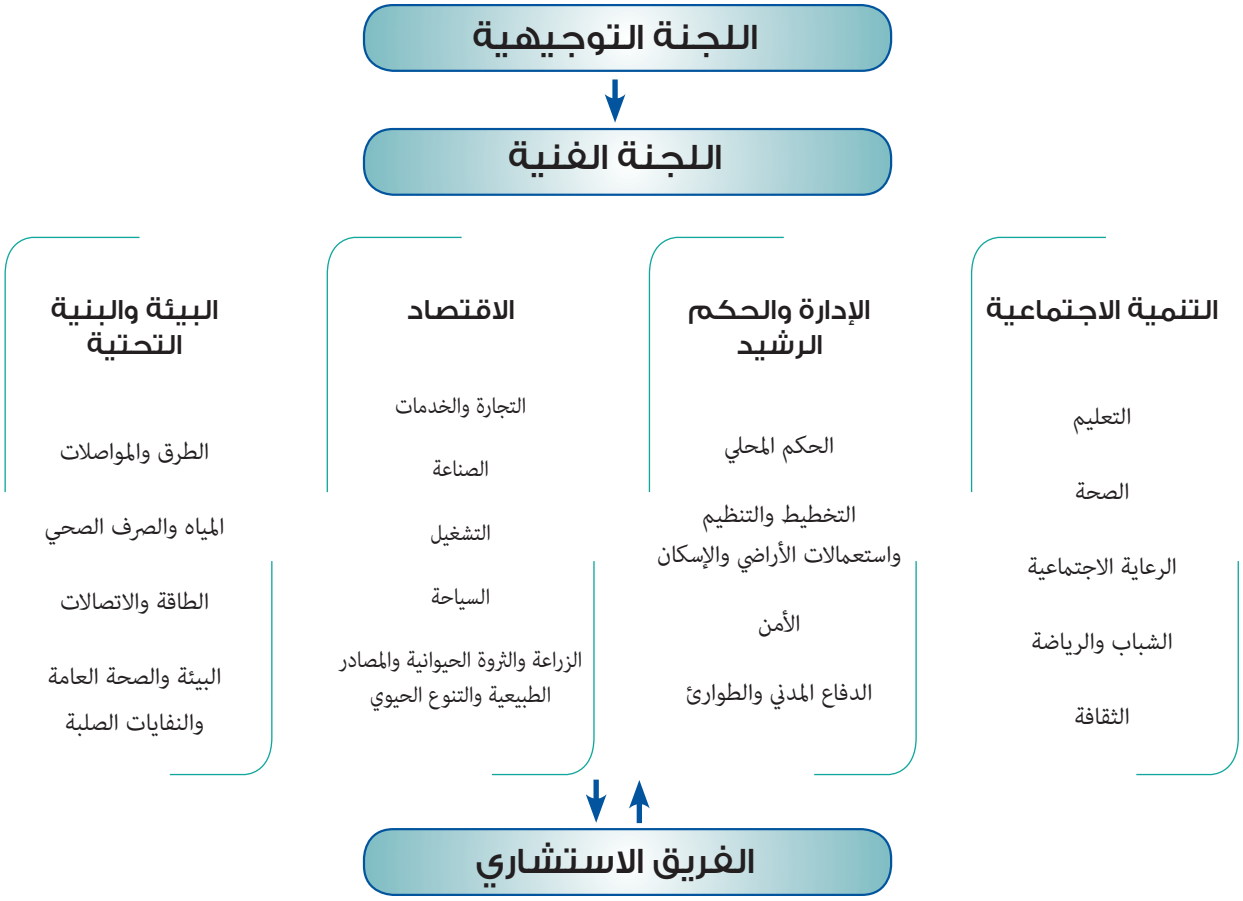

❖ **اللجنة التوجيهية يمثلها:**

- محافظة الخليل، اللواء جبرين البكري
- محافظة الخليل، د. رفيق الجعبري
- وزارة الحكم المحلي، م. جهاد ربايعة
- مديرية الحكم المحلي الخليل، م. رشيد عوض
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat، د. أحمد الاطرش

❖ اللجنة الفنية يمثلها:

- مقرر اللجنة: سكرتارية اللجنة التوجيهية (المحافظة) – د. رفيق الجعبري
- ايفين الجعبري - محافظة الخليل
- هديل العويوي - محافظة الخليل
- رشيد عوض- الحكم المحلي
- أنور شبانة - الحكم المحلي
- الاء عابدين - الحكم المحلي
- مهيب الجعبري-الاقتصاد الوطني
- توفيق نصار-الجهاز المركزي للإحصاء
- سارة الجعبري-بلدية الخليل
- حسين مرعب-بلدية حلحول
- مريم أبو عطوان-بلدية دورا
- اياد حماد-بلدية يطا
- السيد علام الأشهب-بلدية الخليل
- لينا صبيح - بلدية الظاهرية
- احمد قيسية - الظاهرية
- سهاد رباع - الظاهرية
- جلال السلايمة - جامعة بوليتكنيك فلسطين
- احمد مناصرة - غرفة شمال الخليل
- ماجد أبو شرخ - غرفة تجارة جنوب الخليل

❖ الفريق الاستشاري

المركز الوطني للتنمية المستدامة (NCD)
شركة بيت الخبرة الفلسطيني للاستشارات والدراسات (HOPE)
جامعة النجاح الوطنية

الوزارات/ مديريات الوزارات في محافظة الخليل

- الهيئات المحلية في محافظة الخليل
- مجالس الخدمات المشتركة
- مؤسسات المجتمع المحلي (التي تجاوز عددها المائة مؤسسة).

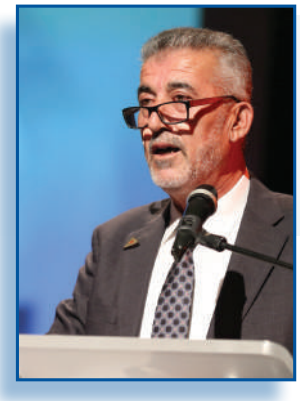

كلمة معالي
وزير الحكم المحلي

إن وزارة الحكم المحلي وضمن إطار ممارستها لمهامها ومسؤولياتها قد سعت دائما للنهوض بواقع قطاع الحكم المحلي والهيئات المحلية كي تكون قادرة على قيادة عملية التنمية بكل معانيها وجوانبها، هذا بجانب رفع مستوى تقديم الخدمات للمواطن الفلسطيني بفاعلية وعدالة، حتى يتسنى للمواطن ممارسة حياته ونشاطاته في بيئة صحية وسليمة وضمن ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ملائمة.

إن التحديات والصعوبات التي نواجهها حكومة وشعبا والمتمثلة بإجراءات الاحتلال وشح المصادر والإمكانيات وعدم السيطرة والقدرة على إستغلال الموارد، وضعتنا جميعا أمام تحديات كبيرة وخيارات صعبة تتطلب منا التخطيط السليم والقائم على أسس علمية ومنهجية، وبمشاركة فاعلة من كافة الأطراف والمؤسسات، وبخاصة مؤسسات المجتمع المدني، في ممارسة فعلية للديمقراطية من اجل الوصول إلى «حكم محلي رشيد قادر على تحقيق التنمية المستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة» تحقيقا لرؤية وزارة الحكم المحلي.

في ظل هذه الظروف، فقد خطت وزارة الحكم المحلي في مجال التخطيط التنموي الاستراتيجي خطوات كبيرة وواثقة نستطيع أن نفاخر بها محليا ودوليا، فقد اعتمدت الوزارة منهج التخطيط التنموي الاستراتيجي على المستويين المحلي والإقليمي « على مستوى المحافظات» كأساس وركيزة في عملية النهوض بالواقع الفلسطيني ورسم الخطط والمقومات التنموية وتحديد الاحتياجات الأولية، من منظور الفهم المتكامل والواعي لإمكانياتنا ومصادرنا.

ومن اجل التطبيق العلمي والممنهج لعملية إعداد الخطط التنموية والإستراتيجية على المستويين الإقليمي والمتمثل في المحافظات، والمستوى المحلي والمتمثل في الهيئات المحلية، فقد تم إعداد «دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمحافظات»، وكذلك «دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية»، هذا بجانب إعداد «دليل التخطيط الفيزيائي»، حيث تمت هذه الإنجازات بجهود وخبرات محلية وعالمية ساهمت في الإعداد والتدريب وبناء القدرات للكوادر في الوزارة والهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المحلي، من اجل خلق بيئة مؤهلة قادرة على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم وقيادة عجلة التنمية على المستويات القاعدية.

إن التخطيط السليم هو الذي يعمل على إيجاد الترابط والتوازن والتكاملية بين كافة المستويات التخطيطية (الوطنية والإقليمية والمحلية)، سواء فيما يتعلق بالتخطيط التنموي او التخطيط المكاني، لذلك فإن عملية الربط والتشبيك بين مخرجات الخطط التنموية الإستراتيجية الإقليمية والخطط الوطنية من جهة والخطط التنموية المحلية من جهة أخرى يشكل إحدى ضمانات نجاح هذه الخطط ويساهم في عملية حشد التمويل وتنفيذ المشاريع التنموية المنبثقة عنها بشكل مدروس ودون هدر للطاقات والموارد.

لقد خاضت وزارة الحكم المحلي تجربة التخطيط التنموي الإستراتيجي على المستوى الإقليمي في السنوات السابقة، حيث تم إعداد الخطط التنموية الإستراتيجية لكل من محافظات جنين، نابلس، سلفيت، طولكرم، طوباس، قلقيلية وبيت لحم. هذا وفي إطار إستكمال إعداد كافة خطط المحافظات فقد تم الانتهاء من اعداد الخطة التنموية الاستراتيجية لمحافظة الخليل والتي نقدمها ونعتمدها لتكون إطارا مرجعيا لكافة المؤسسات في المحافظة لتجنيد الإمكانات والموارد اللازمة لتطبيق هذه الإستراتيجية التشاركية وتنفيذ المشاريع والبرامج القطاعية التنموية التي تحتويها.

وفي هذا الإطار فإنه لا يسعني الا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم بإنجاز هذه الخطة وأخص بالذكر محافظ محافظة الخليل الذي ترأس وقاد عملية إعداد هذه الخطة، والشكر موصول لكافة الطواقم الفنية والإستشارية والشركاء راجيا بأن نكون عبر هذا العمل والإنجاز قد وضعنا اساسا متينا لدفع عجلة التنمية في المحافظة.

م. مجدي الصالح

وزير الحكم المحلي

كلمة عطوفة
محافظ محافظة الخليل

في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية على المستويين الوطني والمحلي وإيماناً منا بأن السبيل الوحيد للوصول إلى هذه الغاية يكمن باعتماد منهجية التخطيط كأداة لتحقيق التنمية بمفهومها الأشمل، عملنا ومن خلال طواقم مؤهلة وبالشراكة مع وزارة الحكم المحلي على إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل «الخطة الإستراتيجية لمحافظة الخليل2030 » للنهوض بالواقع التنموي بشكل عام وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين ضمن معايير الجودة العالمية وبما يكفل ويحقق مقومات الصمود لأهلنا في محافظة الخليل دون إغفال الاستخدام الأمثل للموارد وتكافؤ الفرص للجميع وصولاً إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة ضمن الإمكانيات المتاحة.

وتعكس هذه الخطة الإستراتيجية الطموحة الواقع الحقيقي لمقدرات وإمكانيات واحتياجات ومعوقات تحقيق التنمية بشكل عام وأفضل السبل والوسائل لتحقيق الحد الأقصى لمقومات التنمية ضمن الإمكانيات المتاحة ونسعى بالشراكة مع كافة المؤسسات المحلية والوطنية وبالانسجام الكامل مع الخطة الوطنية على تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذه الخطة ضمن الجداول الزمنية المقرة لها آملين أن نوفق وبالشراكة مع الجميع في تحقيق أهداف ومخرجات وثيقة الخطة الإستراتيجية لمحافظة الخليل 2030.

اللواء / جبرين البكري

محافظ الخليل

المقدمة

تم إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل ضمن نشاطات مشروع «تعزيز حيازة المسكن والمنعة للتجمعات الفلسطينية من خلال تدخلات اقتصادية ومكانية تخطيطية في المنطقة ج»، الممول من الاتحاد الأوروبي وبإدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (UN-Habitat)، وقد تم اعداد وثيقة الإطار الاستراتيجي من خلال فريق استشاري قدم الدعم الفني والمساعدة الاستشارية للجان العمل خلال كافة مراحل إعداد وثيقة الإطار التنموي الاستراتيجي المكاني.

وتقدم هذه الوثيقة ملخصاً للإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل للسنوات الإثني عشر القادمة، فهي تطرح ملخصاً تحليلياً لواقع محافظة الخليل، كما تعرض الرؤية التنموية المشتركة التي تم الاتفاق عليها، ومن ثم تبين القضايا التنموية ذات الأولوية التي تم تحديدها وتحليلها، والأهداف الاستراتيجية التي تعمل على تحقيق الرؤية التنموية للمحافظة، بالإضافة إلى البرامج والمشاريع والخطة التنفيذية وخطة المتابعة والتقييم ومخطط إطار التنمية المكانية لمحافظة الخليل.

هدف الوثيقة

تهدف هذه الوثيقة إلى عرض ملخص الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل والتي تم إنجازها لتحقيق الأهداف التالية:

1. تشخيص الوضع القائم للمجالات التنموية (وتشمل الإدارة والحكم المحلي، البنية التحتية والخدمات العامة، المجال الإجتماعي، مجال الإقتصاد والتنمية الإقتصادية) في المحافظة.
2. تحديد الفرص المتاحة لعملية التنمية في المحافظة والمعيقات التي تواجهها، والوضع الجيوسياسي في المحافظة وصياغة رؤية تنموية شاملة ضمن إطار زمني يصل للعام 2030.
3. وضع أهداف تنموية مكانية متكاملة، مع التركيز على قطاعات البنية التحتية والتعليم والصحة.
4. تحديد المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية، وتحديدها مكانياً في المحافظة.
5. وضع خطة تنفيذية متكاملة ضمن إطار زمني محدد، وتقديرات مالية موازية.
6. وضع منهجية لمراقبة آليات تنفيذ الخطة، ومقاييس النجاح في تنفيذها، وأدوات قياس هذا النجاح.
7. ربط وثيقة "الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية" بالسياسات والخطط التنموية والمكانية الوطنية والمحلية والقطاعية وعبر القطاعية.
8. وضع مخطط إطار التنمية المكانية للمحافظة.
9. تحديد الخيارات المتاحة لمواجهة التحديات التنموية في المناطق المسماة "ج".

منهجية العمل

اعتمدت عملية إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل منهجية العمل بالمشاركة مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والمجالس المحلية والمؤسسات الحكومية وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة في محافظة الخليل، وأيضا تم الاسترشاد بآليات العمل والتخطيط الواردة ضمن «دليل التخطيط الاستراتيجي للمحافظات»، وكذلك المنهجية أو النشاطات أو المخرجات التي وردت في «دليل التخطيط العمراني: إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، وبشكل خاص فيما يتصل بإعداد مخطط الإطار الإستراتيجي للتنمية المكانية في المحافظة.

وبشكل أساسي اعتمدت منهجية إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل على تنفيذ ثلاث مراحل أساسية، تحتوي كل منها على عدة خطوات، كما تحتوي كل خطوة على أنشطة فرعية مختلفة، كما هو مبين في الشكل رقم (1).

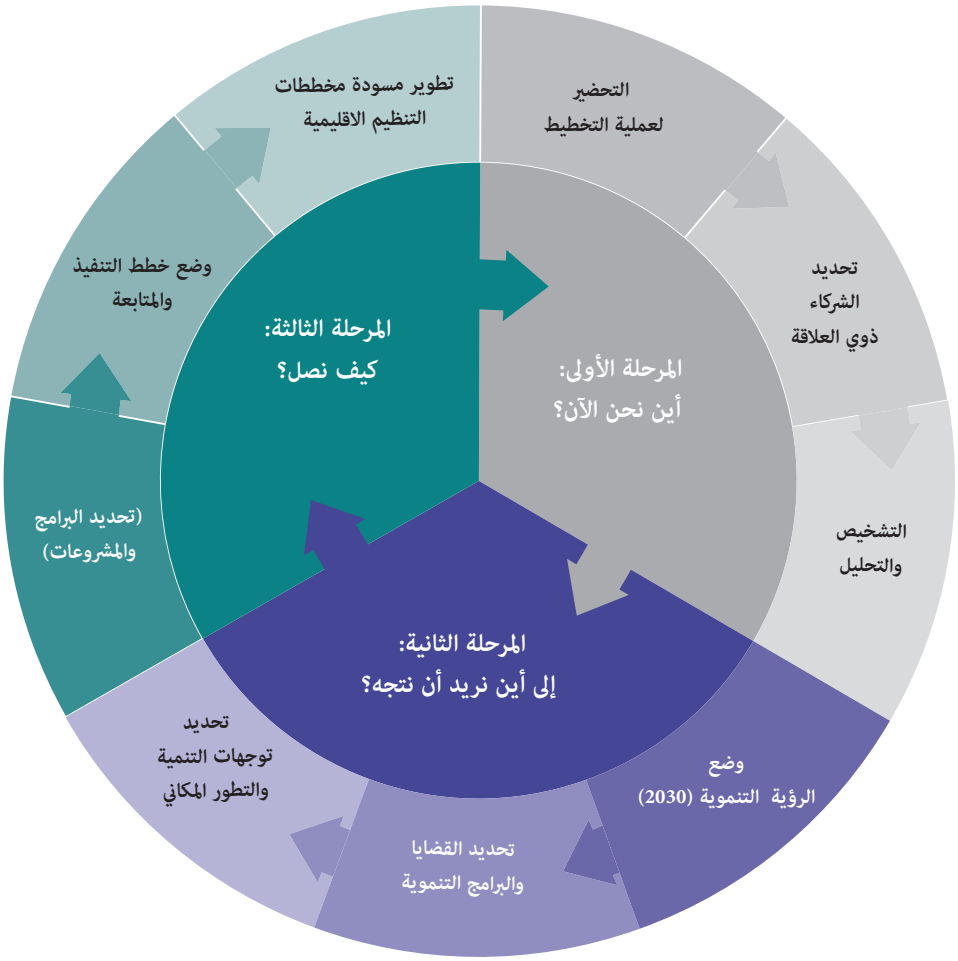

شكل رقم (١): مراحل إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل

لمحة عامة عن محافظة الخليل

تقع محافظة الخليل في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية، إلى الجنوب من مدينة القدس، وعلى بعد حوالي 36 كم منها. يحدها من الشمال محافظة بيت لحم، ومن الجهات الثلاث الأخرى خط الهدنة وهو ما يسمى بالخط الأخضر للعام 1949 (أريج، 2009) (انظر خارطة رقم (1)). تبلغ مساحة محافظة الخليل 937 كم2، وبحسب طبيعة استعمالات الأراضي في المحافظة، فان هذه المساحة تضم المناطق السكنية الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية، القواعد العسكرية الإسرائيلية، المناطق المغلقة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، المحميات الطبيعية، مناطق الغابات، والأراضي الصالحة للزراعة.

تعتبر محافظة الخليل التي يعود تاريخيها لأكثر من سبعة آلاف سنة أرضا مقدسة في الديانات السماوية الثلاث فهي تضم مقامات الكثير من الأنبياء والرسل والصحابة، كما يوجد فيها العديد من المساجد القديمة والروابط والزوايا الدينية والمعالم الأثرية والتاريخية.

تتميز محافظة الخليل بمناخ يتدرج من جاف إلى شبه جاف وتزداد شدة الجفاف باتجاه صحراء النقب في الجنوب ووادي الأردن في الشرق. وتتميز المحافظة بتباين كبير من حيث ارتفاعها عن مستوى سطح البحر، وطبيعة تضاريسها، حيث يوجد في المحافظة حزام (سلسلة) الجبال الواقعة في الجهة الغربية من وادي الأردن. وتتراوح الارتفاعات في المحافظة بين 140 مترا تحت مستوى سطح البحر، و1,014 مترا فوق مستوى سطح البحر. وتقسم أراضي المحافظة إلى أربع وحدات رئيسية من حيث التضاريس: السهل الداخلي وإقليم التلال الوسطى والجبال الوسطى وبرية الخليل.

يمثل نقص المياه في محافظة الخليل مشكلة خطيرة، ليس فقط بسبب ظروف المناخ الجافة وشبه الجافة، والتذبذب في كمية هطول الأمطار فحسب، وإنما أيضا بسبب السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه الفلسطينية، والقيود الصارمة التي تفرضها على استخدام تلك الموارد.

بحسب تعداد السكان لسنة 2017، بلغ عدد السكان 711,233 والتي تشكل 24.7% من سكان الضفة الغربية، وسكان الحضر نسبة 86.9% من مجموع سكان محافظة الخليل، في حين يشكل سكان الريف 10.8% وسكان المخيمات 2.3% ويشكل الذكور 51.5 % والإناث 48.5% من سكان المحافظة.

ويمثل الوضع الجيوسياسي الحالي أهم التحديات التي تواجه التطلعات التنموية الاستراتيجية

لمحافظة الخليل من خلال التقلص في الحجم المكاني للمحافظة والذي يشكل الفضاء الأوسع لعمليات الامتداد العمراني واستغلال ذلك في تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. إن عملية الاستمرار في قضم أراضي المحافظة لصالح بناء المستوطنات وتوسعتها والطرق الالتفافية والجدار العازل وتحديد مناطق طبيعية ومعسكرات وحواجز عسكرية أمنية تمثل تحدياً كبيراً أمام أي توجه تنموي لأبناء المحافظة. ولمواجهة ذلك فان المطلوب العمل بجهد كبير من قبل الجهات المسؤولة وبالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة.

وقد قامت إسرائيل بمجموعة من الإجراءات على الأرض لإحكام سيطرتها على المحافظة، والتضييق على المواطنين الفلسطينيين لدفعهم للهجرة خارج الوطن. ويمكن تلخيص تلك الإجراءات بما يلي: بناء المستوطنات الاستيطانية، الجدار العازل، الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش، التقسيم الجيوسياسي للمحافظة حسب اتفاقية اوسلو

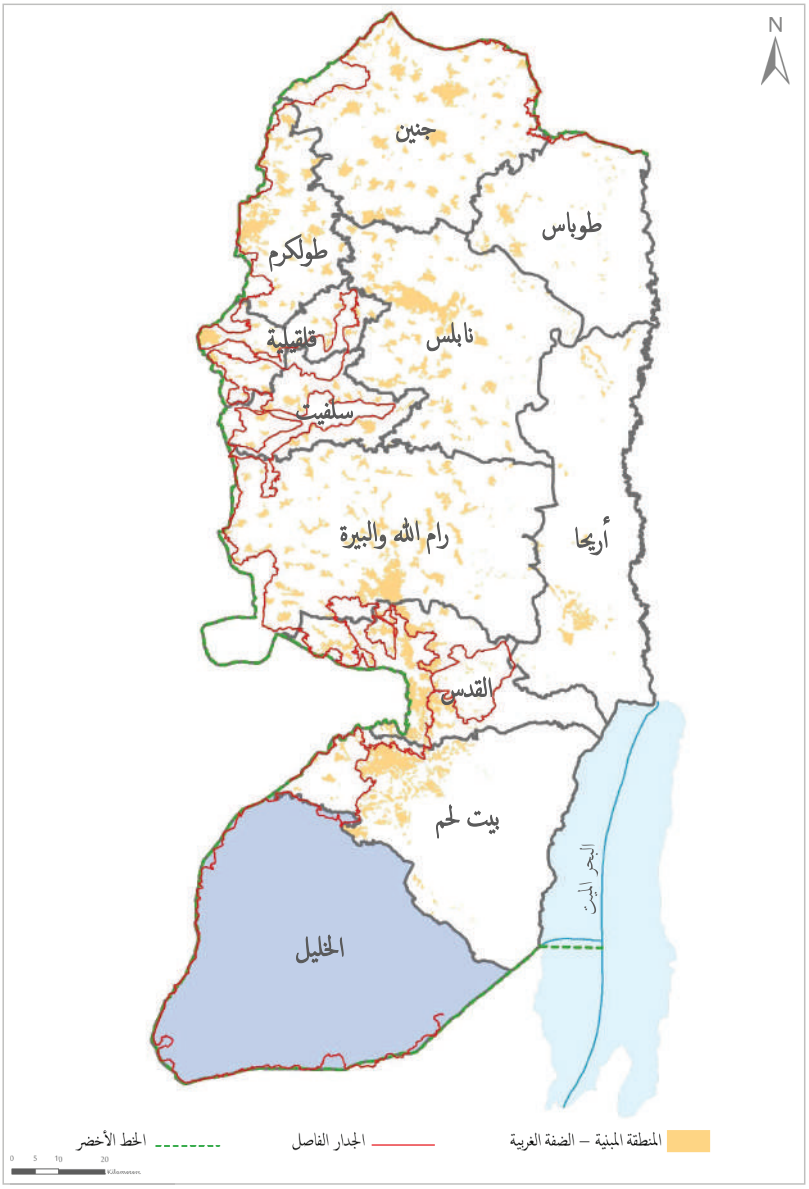

خارطة رقم (1): موقع محافظة الخليل بالنسبة لمحافظات الضفة الغربية وقطاع غزة

(2)، بروتوكول مدينة الخليل H1, H2، والطرق الالتفافية

إن التقسيم الجيو سياسي أدى إلى أن تكون منطقة (أ) 24 % من مساحة المحافظة ومنطقة (ب) 22%، ومنطقة (ج) 48 %، بالإضافة إلى محميات طبيعية بنسبة 6 % من مساحة المحافظة وهذا التقسيم الجيوسياسي حرم الفلسطينيين من استغلال حوالي 50 % من أراضيهم الزراعية بشكل مباشر، كون هذه الأراضي واقعة في المنطقة المسماة ج.

إن التقسيم الحالي والذي يحدد أراضي محافظة الخليل (أ، ب) بحوالي 50% يجعل من عملية التطوير والتنمية عمليات مجتزأة ولا تكفي حتى للامتداد العمراني في المستقبل القريب.

لقد كان قرار وضع إطار استراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل ذات بعد مكاني ومتضمنة أراضي منطقة "ج" قراراً شجاعاً وتحدياً حقيقياً لتطوير المحافظة وتنميتها من كافة الجوانب من جهة والحيلولة دون الامتداد الاستيطاني من جهة أخرى.

الرؤية التنموية للمحافظة

الرؤية هي صورة للمستقبل ومجموعة من التصورات والتوجهات التي تطمح المحافظة في الوصول إليها خلال فترة محددة من الزمن، ويعبر عنها بعبارة نصية يشارك في صياغتها ويتفق عليها ممثلو المجتمع المحلي بكافة أطيافه في المحافظة. أما بالنسبة للرؤية التنموية المستقبلية التي تم التوافق عليها لمحافظة الخليل من قبل جميع الشركاء في المحافظة فهي كما يلي:

رؤية محافظة الخليل

«محافظة آمنة ذات عمق تاريخي واقتصادي بخدمات عصرية ومستدامة»

إطار التخطيط الاستراتيجي

انطلاقاً من القضايا التنموية ذات الأولوية التي تم تحديدها لكل قطاع من القطاعات التنموية فقد تم تحديد الأهداف الاستراتيجية التي تساهم وتعمل على حل هذه القضايا. ولتحقيق الاهداف الاستراتيجية، تم صياغة مجموعة من المؤشرات وإختيار برامج ومشاريع تمتد حتى العام 2030 يمكن في حال تنفيذها تحقيق كافة الأهداف التي تم صياغتها.

يمثل الجدول رقم (1) مصفوفة القضايا ذات الأولوية والأهداف والمؤشرات والبرامج والمشروعات التنموية لمحافظة الخليل. أما جدول رقم (2) فيمثل خطة التنفيذ، وجدول رقم (3) يمثل خطة المتابعة والتقييم.

هذا وتبلغ التكلفة الإجمالية للإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية 777,959 مليون دولار موزعة على اثنا عشرة سنة، ويبين شكل رقم (2) التكاليف التقديرية لكل قطاع، بينما يبين شكل رقم (3.1) التكاليف التقديرية السنوية لجميع القطاعات، ويبين الشكل (3.2) توزيع تكلفة الإطار الاستراتيجي بين الذكور والاناث.

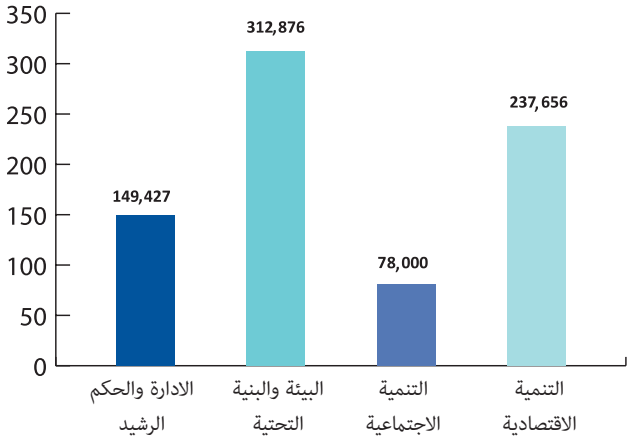

شكل رقم (2): التكاليف التقديرية لكل قطاع تنموي (ألف دولار أمريكي)

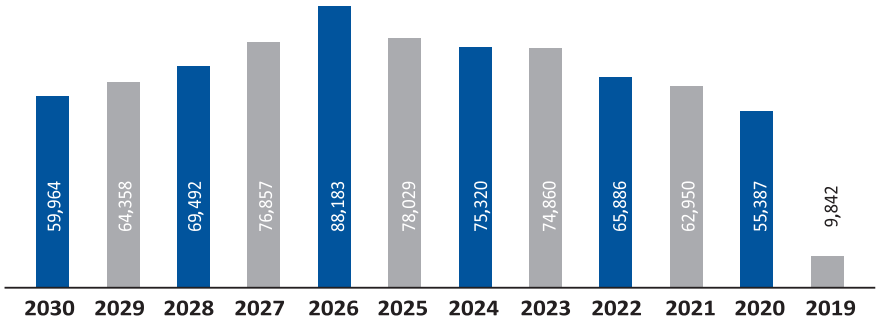

شكل رقم (3.1) التكاليف التقديرية السنوية لجميع القطاعات التنموية (ألف دولار أمريكي)

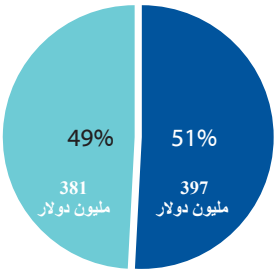

شكل رقم (3.2) توزيع تكلفة الإطار الاستراتيجي بين الجنسين (دولار أمريكي)

جدول رقم (1) مصفوفة القضايا ذات الأولوية والأهداف والمؤشرات والبرامج والمشروعات التنموية لمحافظة الخليل وعلاقتها بأجندة السياسات الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة

القضية ذات الأولوية	الأهداف	المؤشرات	البرامج/المشروعات المقترحة	أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)	أهداف التنمية المستدامة 2030
قطاع الإدارة والحكم الرشيد – الحكم المحلي					
ضعف البناء المؤسسي والإمكانيات في الهيئات المحلية	تعزيز القدرات المؤسسية في الهيئات المحلية	عدد البلديات التي ارتفع تصنيفها حسب تصنيف صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية	برنامج تعزيز القدرات المؤسسية في الهيئات المحلية	7. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن.	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية. (16.1) الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة. (11.3)
		عدد المجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة التي لديها سجل للأصول الثابتة	برنامج تطوير قدرات الهيئات المحلية		
		نسبة الهيئات المحلية التي صودق على مخططاتها الهيكلية			
	تطوير قدرات الهيئات المحلية في مجال التنمية الاقتصادية وتعزيز الإيرادات	عدد البرامج التدريبية التي تنفذ لصالح الهيئات المحلية	برنامج تعزيز الإيرادات في الهيئات المحلية	7. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن.	الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف. (17.17)
		نسبة التجمعات السكانية التي أنهت مشاريع تسوية الأراضي			
		عدد المشاريع المنفذة بالشراكة مع القطاع الخاص	برنامج تطوير الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص	13. توفير بيئة استثمارية ملائمة	
		عدد حاضنات الأعمال بالشراكة مع القطاع الخاص			
قطاع الإدارة والحكم الرشيد – الأمن					
ضعف البنية التحتية للمراكز الشرطية وانتشارها وقلة عدد الكوادر الشرطية	تطوير المقرات الشرطية وتوسيع رقعة انتشارها في المحافظة	عدد المباني الأمنية الجديدة	برنامج بناء وتطوير المقرات الشرطية في محافظة الخليل	26. توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون.	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية (16.1)
	تعزيز البنى التحتية اللازمة للعمل الشرطي في المحافظة	الجاهزية للتعامل السريع مع الأحداث الميدانية	برنامج توريد أجهزة ومعدات وآليات شرطية		
	زيادة عدد الكوادر البشرية الشرطية في المحافظة	نسبة أفراد الأمن إلى عدد السكان (رجل أمن لكل ألف مواطن)	برنامج توظيف كوادر بشرية شرطية إضافية في المراكز الشرطية القائمة والجديدة في المحافظة		

القضية ذات الأولوية	الأهداف	المؤشرات	البرامج/المشروعات المقترحة	أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)	أهداف التنمية المستدامة 2030
قطاع البيئة والبنية التحتية -الطرق والمواصلات					
مكونات نظام المواصلات الحالي لا تتوائم وحركة المرور المتزايدة ومتطلبات السلامة للمستخدمين	تحسين شبكة الطرق الرابطة والرئيسية وتطويرها	نسبة الطرق الرابطة في حالة جيدة/ متوسطة	برنامج تأهيل الطرق الرابطة والرئيسية في المحافظة	8. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن. 27. توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية.	الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة. (11.2) الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه. (3.6)
		أطوال الطرق المؤهلة (كم)			
	تطوير منظومة النقل العام	عدد مجمعات المواصلات العامة الجديدة	إنشاء مجمعات للنقل العام في المحافظة		
		مستوى تغطية المواصلات العامة			
	تنظيم الحركة المرورية ورفع مستوى السلامة المرورية في المدن الرئيسية وخارجها	عدد الخطط المرورية المنجزة	إعداد خطط مرورية شاملة (لـ 5 تجمعات رئيسية)		
		وفيات حوادث السير (وفاة/10,000 مركبة)	برنامج سلامة مرورية لمعالجة النقاط السوداء		
قطاع البيئة والبنية التحتية -المياه والصرف الصحي					
نقص كميات المياه المتاحة للاستخدامات المختلفة	خفض نسبة الفاقد	نسبة الفاقد من المياه (%)	إنشاء مراكز كشف عن الفاقد في المياه	8. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن. 27. توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية.	الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة. (11.1، 11.6) الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية. (6.1)
	رفع قدرة شبكات المياه	متوسط كمية الاستهلاك للفرد الواحد (لتر)			
	زيادة كميات المياه المتاحة	كمية المياه العادمة المعالجة والمعاد استخدامها للزراعة (مليون م 3 سنويا)	برنامج إنشاء خطوط ناقلة وخزانات مياه ومحطات ضخ		
		كمية المياه الإضافية المزودة للمحافظة لأغراض الشرب (مليون م3 سنويا)	إنشاء محطة تنقية جنوب الظاهرية		
القطاع الاجتماعي-التعليم					
نقص في البنى التحتية للمدارس المهنية والتقنية ومدارس الفئات الخاصة	النهوض بواقع التعليم المهني والتقني والفئات الخاصة	عدد الطلاب الملتحقين ببرامج المدرسة المهنية والتقنية	إنشاء 4 مدارس مهنية وتقنية	21. تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم. 22. تحسين نوعية التعليم. 23. من التعليم الى العمل. 19. شبابنا، مستقبلنا.	الهدف 4: التعليم الجيد. (4.3، 4.4)
		عدد البرامج التي تطرحها المدارس المهنية والتقنية			
		نسبة المهنين المؤهلين المنخرطين في سوق العمل في المحافظة			
		عدد الأطفال الموهوبين الذين يرعاهم مركز تأهيل الفئات الخاصة	إنشاء مركز تأهيل خاص بالفئات الخاصة	16. توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين. 22. تحسين نوعية التعليم.	الهدف 4: التعليم الجيد. (4.أ، 4.1، 4.4)
		عدد الأطفال من الفئات الخاصة الذين يتابعهم مركز التأهيل			
		عدد ورشات العمل التوعوية في قضايا الفئات الخاصة			
		نسبة الأطفال من ذوي الفئات الخاصة داخل مدارس المحافظة			

القضية ذات الأولوية	الأهداف	المؤشرات	البرامج/المشروعات المقترحة	أجندة السياسات الوطنية (2022-2017)	أهداف التنمية المستدامة 2030
القطاع الاجتماعي-الصحة					
الحاجة لتطوير البنية التحتية لقطاع الصحة وزيادة وتأهيل الكوادر الطبية	تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي	معدل المستشفيات لـــ 100,000 شخص عدد الأسرة في المستشفيات معدل الأسرة الإجمالي لـــ 10,000 شخص غرف العمليات التي تمت إضافتها لمراكز الطوارئ وجود مركز متخصص للتأهيل والعلاج الطبيعي مباني مديريات صحة تم إنشاؤها وجود مختبر مركزي للطب الوقائي عدد مستودعات الأدوية التي تمت أضافها	• برنامج إنشاء وتجهيز 4 مستشفيات جديدة • برنامج تأهيل المستشفيات الحالية • برنامج إنشاء وتأهيل وتجهيز مراكز صحية متخصصة • برنامج تطوير مرافق ومديريات الصحة	24. توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع. 25. الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته.	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه. (3.7، 3.8، 3.ج)
	زيادة وتأهيل الكوادر الطبية المتخصصة	أعداد أطباء الاختصاص في المحافظة عدد الأطباء المبتعثين للحصول على الاختصاص سنويا	• برنامج استقطاب التخصصات الطبية وتأهيل الكوادر الطبية		

القضية ذات الأولوية	الأهداف	المؤشرات	البرامج/المشروعات المقترحة	أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)	أهداف التنمية المستدامة 2030
قطاع الاقتصاد-الصناعة					
عدم وجود مناطق صناعية مخططة ومؤهلة	إيجاد مناطق صناعية مؤهلة	انجاز دراسة توزيع الصناعات داخل المدينة الصناعية	دراسة توزيع الصناعات في المحافظة	11. بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني. 12. توفير فرص عمل لائقة للجميع. 13. توفير بيئة استثمارية ملائمة. 14. تعزيز الصناعة الفلسطينية.	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد (8.2، 8.10) الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية. (9.1، 9.2، 9.5) الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف. (17.11)
		نسبة الإنفاق المالي الى إجمالي حجم الاستثمار (تراكمي) -المدينة الصناعية منطقة ترقوميا	إنشاء المنطقة الصناعية		
		نسبة الإنفاق المالي الى إجمالي حجم الاستثمار (تراكمي) -المدينة الصناعية -البويرة	إنشاء منطقة صناعية (منطقة البويرة) (1500 دونم)		
		عدد البرامج التدريبية المطروحة سنويا وفقا للاحتياجات (برنامج مالي، برنامج تسويقي، برنامج إداري، برنامج فني)	برامج تدريبية متقدمة	12. توفير فرص عمل لائقة للجميع.	
		عدد مقدمي الخدمات الملتزمين لتقديم الخدمات في المدن الصناعية (المالية، التامين، التخليص، اللوجستي، البنوك)	استقطاب مقدمي الخدمات (المالية، التامين، التخليص، اللوجستي، البنوك)	13. توفير بيئة استثمارية ملائمة.	
		وجود مركز تطوير خدمات الأعمال في المناطق الصناعية	تأسيس مركز تطوير خدمات الأعمال	12. توفير فرص عمل لائقة للجميع. 13. توفير بيئة استثمارية ملائمة.	
	تأهيل المناطق الصناعية الحالية	نسبة الانجاز دراسة احتياجات تأهيل المناطق الصناعية الحالية الموجودة داخل الهيئات المحلية	دراسة احتياجات تأهيل المناطق الصناعية الحالية	8. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن. 13. توفير بيئة استثمارية ملائمة.	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد. (8.3، 8.5، 8.10) الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية. (9.1، 9.2)
			اعتماد المناطق الصناعية وفق المخططات الهيكلية		
		نسبة الانجاز في تأهيل المناطق الصناعية الحالية داخل الهيئات المحلية حسب دراسة الاحتياجات	برنامج تأهيل المناطق الصناعية الحالية		
			تطوير البنية التحتية للمنطقة الصناعية الخاصة (جمرورة-ترقوميا)		
قطاع الاقتصاد - التشغيل					
ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين الخريجين	خلق فرص عمل جديدة والإسهام في حل مشكلة البطالة	عدد فرص العمل الجديدة	• برنامج التمكين الاقتصادي للشباب • برنامج تطوير التدريب المهني • برنامج تعزيز دور القطاع الزراعي في التشغيل	12. توفير فرص عمل لائقة للجميع. 19. شبابنا، مستقبلنا. 23. من التعليم الى العمل. 29. النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية.	الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد. (8.5، 8.6) الهدف 4: التعليم الجيد. (4.4) الهدف 2: القضاء التام على الجوع. (2.3)
		نسبة البطالة			
		عدد البرامج التدريبية المطورة في مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني			
		عدد البرامج التدريبية المستحدثة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني			

خطة التنفيذ

جدول رقم (2) الخطة التنفيذية المتكاملة للبرامج/المشروعات المقترحة في الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل

رمز المشروع	اسم المشروع/البرنامج	التكلفة التقديرية ($ 1,000)	التكلفة التقديرية على امتداد عمر الإطار							
			المرحلة الأولى (2019-2022)				المرحلة الثانية (2023-2026)			
			2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
قطاع الإدارة والحكم الرشيد-الحكم المحلي										
LG01	برنامج تعزيز القدرات المؤسسية في الهيئات المحلية	2,947	46.5	246.5	309	715.2	334.2	334.2	103.2	484.2
LG02	برنامج تطوير قدرات الهيئات المحلية	440	0	40	40	40	40	40	40	40
LG03	برنامج تعزيز الإيرادات في الهيئات المحلية	12,565	800	815	2,815	15	2,015	15	2,015	15
LG04	برنامج تطوير الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص	640	0	110	100	10	100	10	200	10
المجموع الجزئي ($X1,000)		16,592	846.5	1211.5	3264	780.2	2489.2	399.2	2358.2	549.2
قطاع الإدارة والحكم الرشيد-الأمن										
LG05	برنامج بناء وتطوير المقرات الشرطية في محافظة الخليل	12,000	0	0	2,000	3,000	2,500	500	1,000	1,000
LG06	برنامج توريد أجهزة ومعدات وآليات شرطية	2,035	0	0	390	360	185	235	135	135
LG07	برنامج توظيف كوادر بشرية شرطية إضافية في المراكز الشرطية القائمة والجديدة في المحافظة	118,800	0	1,800	3,600	5,400	7,200	9,000	10,800	12,600
المجموع الجزئي ($X1,000)		132,835	0	1,800	5,990	8,760	9,885	9,735	11,935	1,3735
قطاع البيئة والبنية التحتية- الطرق والمواصلات										
IN01	برنامج تأهيل الطرق الرابطة والرئيسية في المحافظة	85,000	1,000	5,000	7,500	7,500	8,000	8,000	8,000	7,000
IN02	إعداد خطط مرورية شاملة (لـ 5 تجمعات رئيسية)	43,000	0	200	1,000	1,000	3,000	5,000	5,000	6,000
IN03	إنشاء مجمعات للنقل العام في المحافظة	16,500	0	500	2,000	3,000	2,000	2,000	3,000	2,000
IN04	برنامج سلامة مرورية لمعالجة النقاط السوداء	1,500	125	125	125	125	125	125	125	125
المجموع الجزئي ($X1,000)		146,000	1,125	5,825	10,625	11,625	13,125	15,125	16,125	15,125

الجهة المرشحة للتمويل	الجهة المرشحة للتنفيذ	المكان المقترح للتنفيذ	الاستراتيجي للتنمية المكانية ($1,000 X)			
			المرحلة الثالثة (2027-2030)			
			2030	2029	2028	2027
قطاع البيئة والبنية التحتية-المياه والصرف الصحي						
AFD KFW-USAID JICA EU	شركات استشارية محلية شركات مقاولات محلية	السفوح الشرقية (البرج، الظاهرية، الرماضين، السموع، يطا، بني نعيم، سعير، شيوخ) دورا، الخط الغربي.	605	605	605	605
		محافظة الخليل	220	220	220	220
		محافظة الخليل	1,535	1,535	1,546	1,546
		كافة محافظة الخليل	0	0	0	0
		منطقة جنوب الظاهرية	0	0	0	0
		منطقة شمال الخليل	0	7,920	7,920	7,920
		منطقة شيوخ العرب	3,740	3,740	0	0
		مدينة الخليل	0	0	0	0
		التجمعات من محافظة الخليل والتي لا يمكن ربطها بمحطات المعالجة المركزية.	0	0	0	0
		منطقة شمال غرب الخليل	8,448	8,448	8,448	0
			6,111	14,031	18,739	18,739
قطاع التنمية الاجتماعية-التعليم						
وزارة التربية والتعليم صناديق التمويل العربية. التعاون البلجيكي. المانحين مثل KOICA, JICA, ETF, BTC, GIZ	وزارة التربية والتعليم مجلس التشغيل المحلي. مديرية العمل. مديرية التنمية الاجتماعية.	مديرية يطا، حلحول، دورا، مديرية الخليل	1,500	1,200	1,000	1,500
	وزارة التربية والتعليم وزارة التنمية الاجتماعية.	مديرية يطا، شمال الخليل.	0	0	0	0
			1,500	1,200	1,000	1,500

رمز المشروع	اسم المشروع/البرنامج	التكلفة التقديرية ($ 1,000)	التكلفة التقديرية على امتداد عمر الإطار							
			المرحلة الأولى (2019-2022)				المرحلة الثانية (2023-2026)			
			2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
قطاع التنمية الاجتماعية-الصحة										
SO03	برنامج إنشاء وتجهيز 4 مستشفيات جديدة	32,000	4,000	5,000	2,000	2,000	3,000	4,000	5,000	1,000
SO04	برنامج تأهيل المستشفيات الحالية	10,000	500	3,750	2,750	750	750	750	250	250
SO05	برنامج إنشاء وتأهيل وتجهيز مراكز صحية متخصصة	8,000	1,000	3,600	3,100	300	0	0	0	0
SO06	برنامج تطوير مرافق ومديريات الصحة	5,000	0	400	900	900	1,100	1,000	700	0
SO07	برنامج استقطاب التخصصات الطبية وتأهيل الكوادر الطبية	5,000	0	0	620	620	470	470	470	470
المجموع الجزئي ($X1,000)		60,000	5,500	12,750	9,370	4,570	5,320	6,220	6,420	1,720

رمز المشروع	اسم المشروع/البرنامج	التكلفة التقديرية ($ 1,000)	التكلفة التقديرية على امتداد عمر الإطار							
			المرحلة الأولى (2019-2022)				المرحلة الثانية (2023-2026)			
			2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
قطاع الاقتصاد - الصناعة										
EC01	تنفيذ دراسة توزيع الصناعات في المحافظة وفق التخصصية وتحديد الية تجميع ونقل الصناعات الحالية (2019-2020)	50	0	50	0	0	0	0	0	0
EC02	إنشاء المنطقة الصناعية ترقوميا (هيئة المدن الصناعية)	70,400	6,400	6,400	6,400	6,400	6,400	6,400	6,400	6,400
EC03	إنشاء منطقة صناعية جنوب الخليل (منطقة البويره)	70,400	6,400	6,400	6,400	6,400	6,400	6,400	6,400	6,400
EC04	تنفيذ برامج تدريبية متقدمة وفق دراسة الاحتياجات	550	0	50	50	50	50	50	50	50
EC05	تنفيذ مشروع استقطاب مقدمي الخدمات (المعاملات الرسمية، التنسيق، المالية، تامين، تخليص، اللوجستي)	50	0	50	0	0	0	0	0	0
EC06	تأسيس مركز تطوير خدمات الأعمال	440	0	40	40	40	40	40	40	40
EC07	تنفيذ دراسة احتياجات تأهيل المناطق الصناعية الحالية	50	0	50	0	0	0	0	0	0
EC08	اعتماد المناطق الصناعية وفق المخططات الهيكلية	50		50						
EC09	تأهيل المناطق الصناعية الحالية	5,500		500	500	500	500	500	500	500
EC10	تطوير البنية التحتية للمنطقة الصناعية الخاصة - جمرورة – منطقة ترقوميا	40,000	0	0	0	6,000	8,000	8,000	8,000	8,000
المجموع الجزئي ($X1,000)		187,490	0	13,590	13,390	19,390	21,390	21,390	21,390	21,390
قطاع الاقتصاد -التشغيل										
EC11	برنامج تطوير التدريب المهني	20251	-	2200	2200	2200	2200	2200	2000	2165
EC12	برنامج التمكين الاقتصادي للشباب	6215	0	800	800	800	900	500	500	500
EC13	برنامج تعزيز دور القطاع الزراعي في التشغيل	23700	0	3000	3000	3000	2500	2500	2500	2500
المجموع الجزئي ($X1,000)		50,166	0	6000	6000	6000	5600	5200	5000	5165

الجهة المسئولة عن المتابعة	أداة القياس	مصدر المعلومات	الاستراتيجي للتنمية المكانية				
			المرحلة الثالثة (2027-2030)				
			2030	2029	2028	2027	
قطاع الإدارة والحكم الرشيد - الحكم المحلي							
وزارة الحكم المحلي / صندوق تطوير وإقراض البلديات	نظام تصنيف - صندوق تطوير وإقراض البلديات	صندوق تطوير وإقراض البلديات	22	0	0	0	
وزارة الحكم المحلي / صندوق تطوير وإقراض البلديات	سجلات صندوق تطوير وإقراض البلديات	وزارة الحكم المحلي / صندوق تطوير وإقراض البلديات	37	37	37	37	
وزارة الحكم المحلي	سجلات وزارة الحكم المحلي	وزارة الحكم المحلي	% 100	% 100	% 100	% 100	
وزارة الحكم المحلي / مديرية محافظة الخليل	سجلات وزارة الحكم المحلي، سجلات البلديات	وزارة الحكم المحلي	55	50	45	40	
زارة الحكم المحلي / مديرية محافظة الخليل	سجلات دائرة تسوية الأراضي	وزارة الحكم المحلي	% 100	% 100	% 100	% 100	
الغرف التجارية، وزارة الحكم المحلي / مديرية محافظة الخليل	سجلات وزارة الحكم المحلي، سجلات الغرف التجارية	وزارة الحكم المحلي	20	15	15	15	
وزارة الحكم المحلي / مديرية محافظة الخليل	سجلات وزارة الحكم المحلي	وزارة الحكم المحلي	8	7	6	6	

الاستراتيجي للتنمية المكانية				مصدر المعلومات	أداة القياس	الجهة المسئولة عن المتابعة
المرحلة الثالثة (2027-2030)						
2027	2028	2029	2030			
قطاع الإدارة والحكم الرشيد - الأمن						
6	7	7	8	الشرطة الفلسطينية	سجلات الشرطة الفلسطينية	الشرطة الفلسطينية
جيد جدا	جيد جدا	جيد جدا	جيد جدا	الشرطة الفلسطينية	سجلات الشرطة الفلسطينية	الشرطة الفلسطينية
2.28	2.39	2.5	2.6	الشرطة الفلسطينية	سجلات الموارد البشرية / الشرطة الفلسطينية	الشرطة الفلسطينية
قطاع البيئة والبنية التحتية-الطرق والمواصلات						
% 77	% 80	% 83	% 85	وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة الحكم المحلي	مسوحات ميدانية	وزارة الأشغال العامة والإسكان والمرصد التنموي
174	197	211	243	الأشغال العامة والإسكان ووزارة الحكم المحلي	سجلات الوزارة	وزارة الأشغال العامة والإسكان والمرصد التنموي
3	4	4	4	البلديات ووزارة المواصلات	سجلات البلديات	وزارة المواصلات والبلديات والمرصد التنموي
جيد	جيد	جيد	جيد	البلديات ووزارة المواصلات	سجل الشكاوى	وزارة المواصلات والبلديات والمرصد التنموي
4	4	5	5	البلديات	سجلات البلديات	البلديات والمرصد التنموي
2.5	2.5	2.0	2.0	شرطة السير / الإحصاء المركزي	سجلات الحوادث	المجلس الأعلى للمرور والمرصد التنموي

القضية	الهدف التنموي	مؤشر القياس	القيمة الحالية للمؤشر	القيمة المنشودة للمؤشر على امتداد سنوات الإطار							
				المرحلة الأولى (2019-2022)				المرحلة الثانية (2023-2026)			
				2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
قطاع البيئة والبنية التحتية -المياه والصرف الصحي											
نقص كميات المياه المتاحة للاستخدامات المختلفة	خفض نسبة الفاقد	نسبة الفاقد من المياه (%)	40	40	39	38	36	35	34	33	32
	رفع قدرة شبكات المياه	متوسط كمية الاستهلاك للفرد الواحد (لتر)	60	60	70	70	80	80	90	90	90
	زيادة كميات المياه المتاحة	كمية المياه العادمة المعالجة والمعاد استخدامها للزراعة (مليون م 3 سنويا)	0	0	0	1.2	1.2	1.2	2.5	2.5	3.7
		كمية المياه الإضافية المزودة للمحافظة لأغراض الشرب (مليون م 3سنويا)	0	0	1	2	3	4	5	6	7
القطاع الاجتماعي-التعليم											
نقص في البنى التحتية للمدارس المهنية والتقنية ومدارس الفئات الخاصة	النهوض بواقع التعليم المهني والتقني والفئات الخاصة	عدد الطلاب الملتحقين ببرامج المدرسة المهنية والتقنية	0	0	0	0	300	300	600	600	600
		عدد البرامج التي تطرحها المدارس المهنية والتقنية	0	0	0	0	15	15	30	30	30
		نسبة المهنين المؤهلين المنخرطين في سوق العمل في المحافظة	% 10	% 10	% 10	% 10	% 10	% 10	% 15	% 15	% 25
		عدد الأطفال الموهوبين الذين يرعاهم مركز تأهيل الفئات الخاصة	0	0	0	0	100	100	100	100	100
		عدد الأطفال من الفئات الخاصة الذين يتابعهم مركز التأهيل	0	0	0	0	300	300	300	300	300
		عدد ورشات العمل التوعوية في قضايا الفئات الخاصة	0	0	0	0	20	30	30	30	40
		نسبة الأطفال من ذوي الفئات الخاصة داخل مدارس المحافظة	% 25	% 25	% 25	% 25	% 25	% 20	% 18	% 15	% 14

	الاستراتيجي للتنمية المكانية				مصدر المعلومات	أداة القياس	الجهة المسئولة عن المتابعة
	المرحلة الثالثة (2027-2030)						
	2027	2028	2029	2030			
القطاع الاجتماعي-الصحة							
	1.68	1.68	1.68	1.68	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة
	892	892	892	892	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة
	11.2	11.2	11.2	11.2	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة
	4	4	4	4	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة
	1	1	1	1	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة
	2	2	2	2	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة
	1	1	1	1	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة
	1	1	1	1	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة
	475	480	485	485	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة
	10	10	10	10	وزارة الصحة	تقرير سنوي	وزارة الصحة

القضية	الهدف التنموي	مؤشر القياس	القيمة الحالية للمؤشر	القيمة المنشودة للمؤشر على امتداد سنوات الإطار							
				المرحلة الأولى (2019-2022)				المرحلة الثانية (2023-2026)			
				2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
قطاع الاقتصاد -الصناعة											
قطاع الاقتصاد والتنمية الاقتصادية	إيجاد مناطق صناعية مؤهلة	انجاز دراسة توزيع الصناعات داخل المدينة الصناعية	0	0	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
		نسبة الإنفاق المالي الى إجمالي حجم الاستثمار (تراكمي) -المدينة الصناعية منطقة ترقوميا	0	0	% 8	% 16	% 25	% 34	% 44	% 53	% 63
		نسبة الإنفاق المالي الى إجمالي حجم الاستثمار (تراكمي) -المدينة الصناعية منطقة الجنوب -البويرة	0	0	% 8	% 16	% 25	% 34	% 44	% 53	% 63
		نسبة الانفاق المالي الى اجمالي حجم الاستثمار (تراكمي) -المنطقة الصناعية الخاصة -جمرورة	0	0	0	0	% 15	% 35	% 55	% 75	% 95
		عدد البرامج التدريبية المطروحة سنويا وفقا للاحتياجات (برنامج مالي، برنامج تسويقي، برنامج إداري، برنامج فني)	0	0	4	4	4	4	4	4	4
		عدد مقدمي الخدمات الملتزمين لتقديم الخدمات في المدن الصناعية (المالية، التامين، التخليص، اللوجستي، البنوك)	0	0	7	7	7	7	7	7	7
		وجود مركز تطوير خدمات الأعمال في المناطق الصناعية	0	0	1	1	1	1	1	1	1
	تأهيل المناطق الصناعية الحالية	نسبة الانجاز لدراسة احتياجات تأهيل المناطق الصناعية الحالية الموجودة داخل الهيئات المحلية	0	0	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
		نسبة الانجاز في تأهيل المناطق الصناعية الحالية داخل الهيئات المحلية حسب دراسة الاحتياجات	0		% 9	% 18	% 27	% 36	% 45	% 55	% 64

القضية	الهدف التنموي	مؤشر القياس	القيمة الحالية للمؤشر	القيمة المنشودة للمؤشر على امتداد سنوات الإطار							
				المرحلة الأولى (2019-2022)				المرحلة الثانية (2023-2026)			
				2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
قطاع الاقتصاد - التشغيل											
ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين الخريجين	خلق فرص عمل جديدة والإسهام في حل مشكلة البطالة	عدد فرص العمل الجديدة	0	0	3,000	6,000	9,000	12,000	15,000	18,000	21,000
		نسبة البطالة	22.6	0	22.4	22.2	22	21.7	21.4	21	20.6
		عدد البرامج التدريبية المطورة في مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني	0	0	3	6	9	12	15	18	21
		عدد البرامج التدريبية المستحدثة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني	0	0	2	4	6	8	10	12	14

البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة

يعتمد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل نظرة شمولية إجمالية دون الدخول في التفاصيل الدقيقة لأماكن التدخل التنموي، لكنها في الوقت نفسه عملت على تحديد البعد المكاني لكل برنامج أو مشروع مقترح ضمن الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية، وذلك حتى يسهل التعامل معها وتنفيذ برامجها ومشروعاتها.

تم الأخذ بالاعتبار عند تحديد البرامج والمشروعات احتياجات المناطق والتجمعات المختلفة في المحافظة، خاصة تلك الواقعة في المنطقة المصنفة "ج" والمنطقة الواقعة خلف جدار العزل والتوسع. كما تم مراعاة الموارد والإمكانيات المتوفرة في المحافظة (مثل الأراضي الزراعية الخصبة، ومصادر المياه، ومصادر الموروث الثقافي والطبيعي)، في اختيار أماكن تنفيذ عدد من البرامج والمشروعات التنموية.

يتضمن جدول رقم (4) والخرائط (من رقم 1 إلى رقم 9) البرامج والمشروعات التنموية المقترحة ضمن الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل في عدد من القطاعات التنموية والبعد المكاني لها.

جدول رقم (4) البرامج والمشروعات التنموية المقترحة ضمن الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل وبعدها المكاني وعلاقتها بالمناطق المسماة (ج)

المجال التنموي	عنوان البرنامج / المشروع	البعد المكاني للبرنامج / المشروع	العلاقة مع مناطق (ج)
الإدارة والحكم الرشيد	بناء وتطوير المقرات الشرطية في محافظة الخليل	التجمعات السكانية التي سيتم فيها تطوير وبناء مراكز شرطة	جزء من أراضي التجمعات المستهدفة يقع في المنطقة (ج)
التنمية الاجتماعية	إنشاء 4 مدارس مهنية وتقنية	التجمعات السكانية التي سيتم فيها إنشاء وتأهيل مراكز ومرافق صحية	جزء من أراضي التجمعات المستهدفة يقع في المنطقة (ج)
	إنشاء مركز تأهيل خاص بالفئات الخاصة		
	إنشاء وتشطيب وتجهيز 3 مستشفيات جديدة		
	تأهيل المستشفيات الحالية		
	إنشاء وتأهيل مراكز صحية متخصصة		
	تطوير مرافق ومديريات الصحة (شمال الخليل، يطا)		
البيئة والبنية التحتية	تأهيل الطرق الرابطة والرئيسية في المحافظة	مناطق مختلفة من المحافظة	جزء من المناطق المستهدفة يقع في المنطقة (ج)
	إنشاء مجمعات للنقل العام في المحافظة	التجمعات السكانية التي سيتم فيها إنشاء مجمعات نقل عام	لا تقع في المنطقة (ج)
	إعداد خطط مرورية شاملة (لـ 5 تجمعات رئيسية)	التجمعات السكانية الخمس المستهدفة	جزء من أراضي التجمعات المستهدفة يقع في المنطقة (ج)
	برنامج الحصاد المائي	مناطق مختلفة من المحافظة	جزء من المناطق المستهدفة يقع في المنطقة (ج)
	إنشاء خطوط ناقلة وخزانات مياه ومحطات ضخ	مناطق مختلفة من المحافظة	
	إنشاء محطة تنقية جنوب الظاهرية	جنوب مدينة الظاهرية	
	إنشاء وتشغيل محطة شمال الخليل	شمال مدينة الخليل	
	توسعة وصيانة محطة شيوخ العروب	منطقة شيوخ العروب	
	إنشاء وتشغيل محطة معالجة مدينة الخليل	مدينة الخليل	
	إنشاء 10 محطات معالجة متنقلة	مناطق مختلفة من المحافظة	
	إنشاء وتشغيل محطة غرب الخليل	المنطقة الغربية من الخليل	
الاقتصاد	إنشاء منطقة صناعية – المنطقة الجنوبية	المنطقة الجنوبية للمحافظة	جزء من المناطق المستهدفة يقع في المنطقة (ج)
	إنشاء منطقة صناعية – منطقة ترقوميا	منطقة ترقوميا	
	اعتماد المناطق الصناعية وفق المخططات الهيكلية	المناطق الصناعية في المخططات الهيكلية	
	تأهيل المناطق الصناعية الحالية	المناطق الصناعية الحالية	
	تأسيس مركز تطوير خدمات الأعمال	مدينة الخليل	جزء من المناطق التي سيخدمها المركز تقع في المنطقة (ج)

مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل

يعتبر إطار التنمية المكانية مكوناً رئيسياً في مشروع إعداد الخطة التنموية الاستراتيجية لمحافظة الخليل، كونه يشكل أساساً لدمج الممارسات التخطيطية المتعلقة بإعداد الخطط التنموية الاستراتيجية وتلك المتعلقة بإعداد المخططات الفيزيائية العمرانية، مما يسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية (مثل: تحقيق العدالة الاجتماعية، الاستغلال الأنسب للموارد الطبيعية، تحقيق معدلات اقتصادي)، إضافة إلى المساهمة في وضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووضع تصور مكاني للنهوض بالمناطق الفلسطينية المهمشة خصوصاً التجمعات الواقعة في المنطقة المصنفة «ج» على مستوى الضفة الغربية ودمجها عضوياً ووظائفياً مع محيطها الفلسطيني.

يتناول الحديث عن إطار التنمية المكانية استعراض هرمية ومستوى التدخل المكاني للخدمات الاجتماعية في التجمعات السكانية في محافظة الخليل، وكذلك البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية التي تم اقتراحات لمواجهة القضايا التنموية ذات الأولوية، إضافة إلى عرض مخطط إطار التنمية المكانية الاستراتيجية للمحافظة.

استنادا إلى دراسة هرمية مراكز الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة التي أعدتها وزارة التخطيط في عام 2006، والتي تم من خلالها تقسيم مراكز الخدمات إلى أربعة مستويات؛ مركز اقليمي، شبه اقليمي، محلي، مجاورة، وذلك بناءً على التوزيع المكاني والتواصل بين هذه المراكز ومحيطها من تجمعات ومستوى الخدمات الذي تقدمه هذه المراكز وإمكانية تطويرها لتقدم خدمات بمستويات مختلفة للتجمعات المحيطة بها داخل المحافظة، فقد حددت الدراسة ثمانية مراكز في محافظة الخليل موزعة على شكل مركز إقليمي (مدينة الخليل)، مركزين شبه إقليميين (مدينتي يطا ودورا)، مركزين محليين (مدينتي حلحول والظاهرية)، وثلاثة مراكز مجاورة (بلدات بني نعيم، السموع، ترقوميا).

من خلال مراجعة الهرمية الحالية لمراكز الخدمات في محافظة الخليل والمعتمدة بموجب دراسة عام 2006، يلاحظ وجود ضعف في التوزيع المكاني لهذه المراكز حيث يوجد بعض المناطق والتجمعات السكانية في المحافظة غير المخدومة والتي تحتاج إلى مراكز خدمات شبه إقليمية ومحلية ومجاورة، خصوصاً في شرق وشمال وغرب المحافظة.

ومن هنا يمكن إجراء تعديل على هذه الهرمية بالارتكاز إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

- **مدى توفر الخدمات في التجمعات حسب درجة التصنيف.**
- **الحجم السكاني الحالي والمتوقع.**
- **الموقع الجغرافي ونطاق الخدمة.**
- **الخصائص الجيوسياسية.**

وبناء على ذلك، يمكن اقتراح التعديلات التالية على هرمية مراكز الخدمات في محافظة الخليل:

1. رفع مستوى الهرمية لكل من مدينتي حلحول والظاهرية من مراكز محلية إلى مراكز شبه إقليمية، كونها تحقق شرط توفر الخدمات المطلوبة للمراكز شبه الإقليمية من جهة وحجمها السكاني ونطاق خدمتها من جهة أخرى.
2. رفع مستوى الهرمية لكل من بلدات بني نعيم والسموع وترقوميا من مراكز مجاورة إلى محلية، كونها تحقق شرط توفر الخدمات المطلوبة للمراكز المحلية من جهة وحجمها السكاني ونطاق خدمتها من جهة أخرى.
3. اقتراح بلدات صوريف وبيت عوا كمراكز محلية كونها تحقق شرط توفر الخدمات المطلوبة للمراكز المحلية من جهة وحجمها السكاني ونطاق خدمتها من جهة أخرى، إضافة لمراعاة البعد الجيوسياسي بالنسبة لبلدة بيت عوا كونها بلدة حدودية ملاصقة للجدار العازل.
4. اقتراح بلدات سعير والكرمل وخاراس وإذنا كمراكز مجاورة كونها تحقق شرط توفر الخدمات المطلوبة لمراكز المجاورة من جهة وحجمها السكاني ونطاق خدمتها من جهة أخرى.

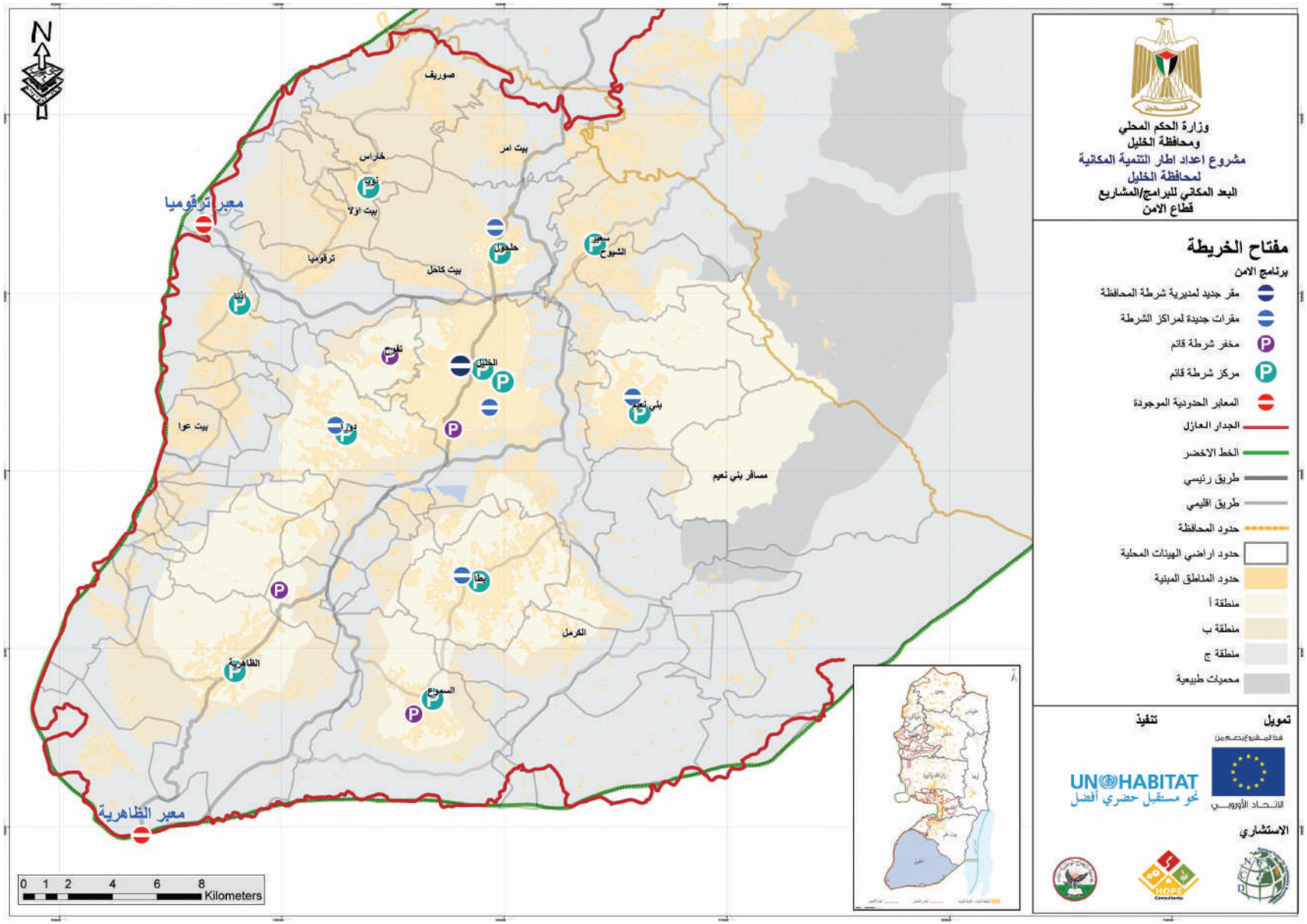

خارطة رقم (2): البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة في قطاع الأمن

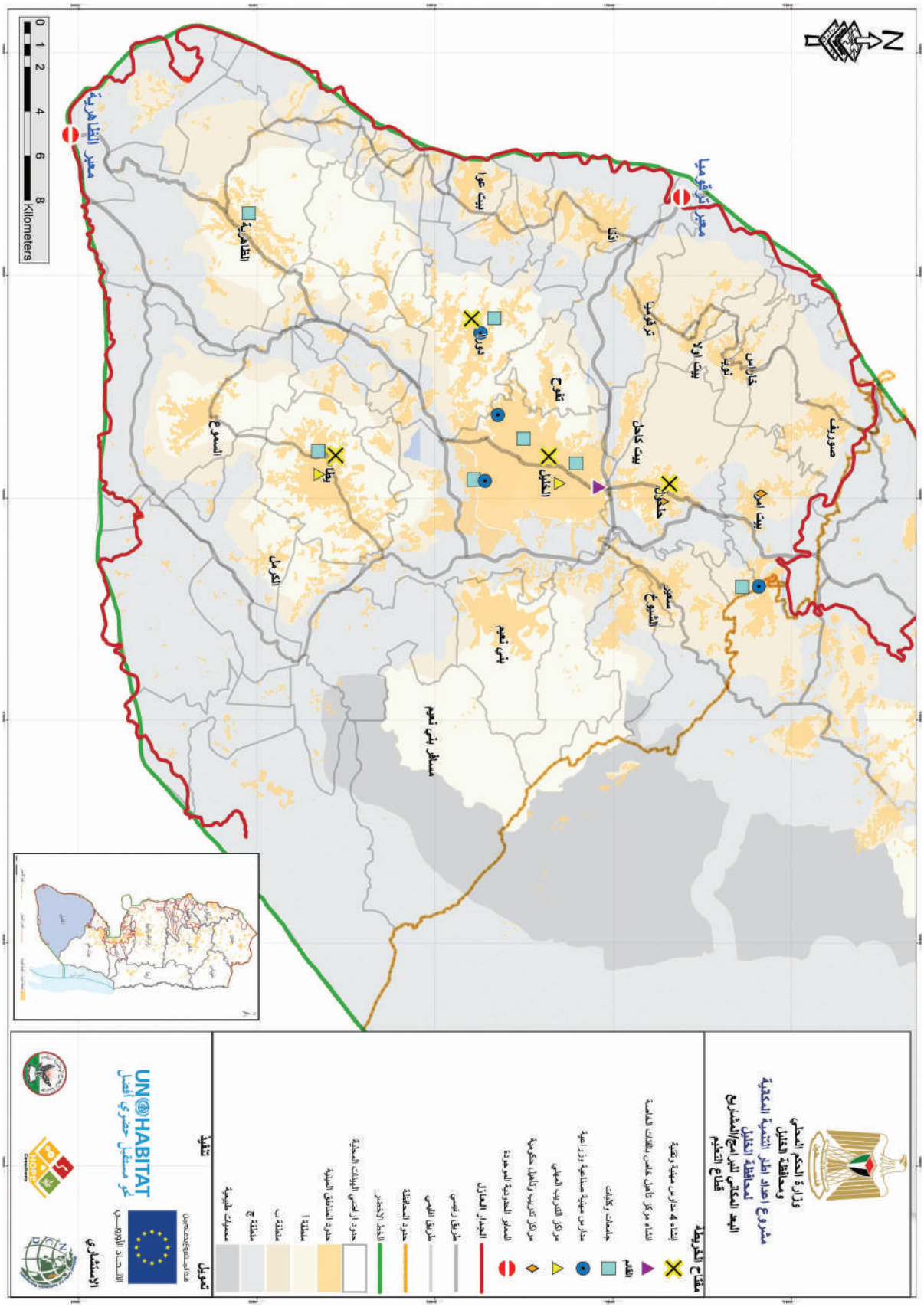

خارطة رقم (3): البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة في قطاع التعليم

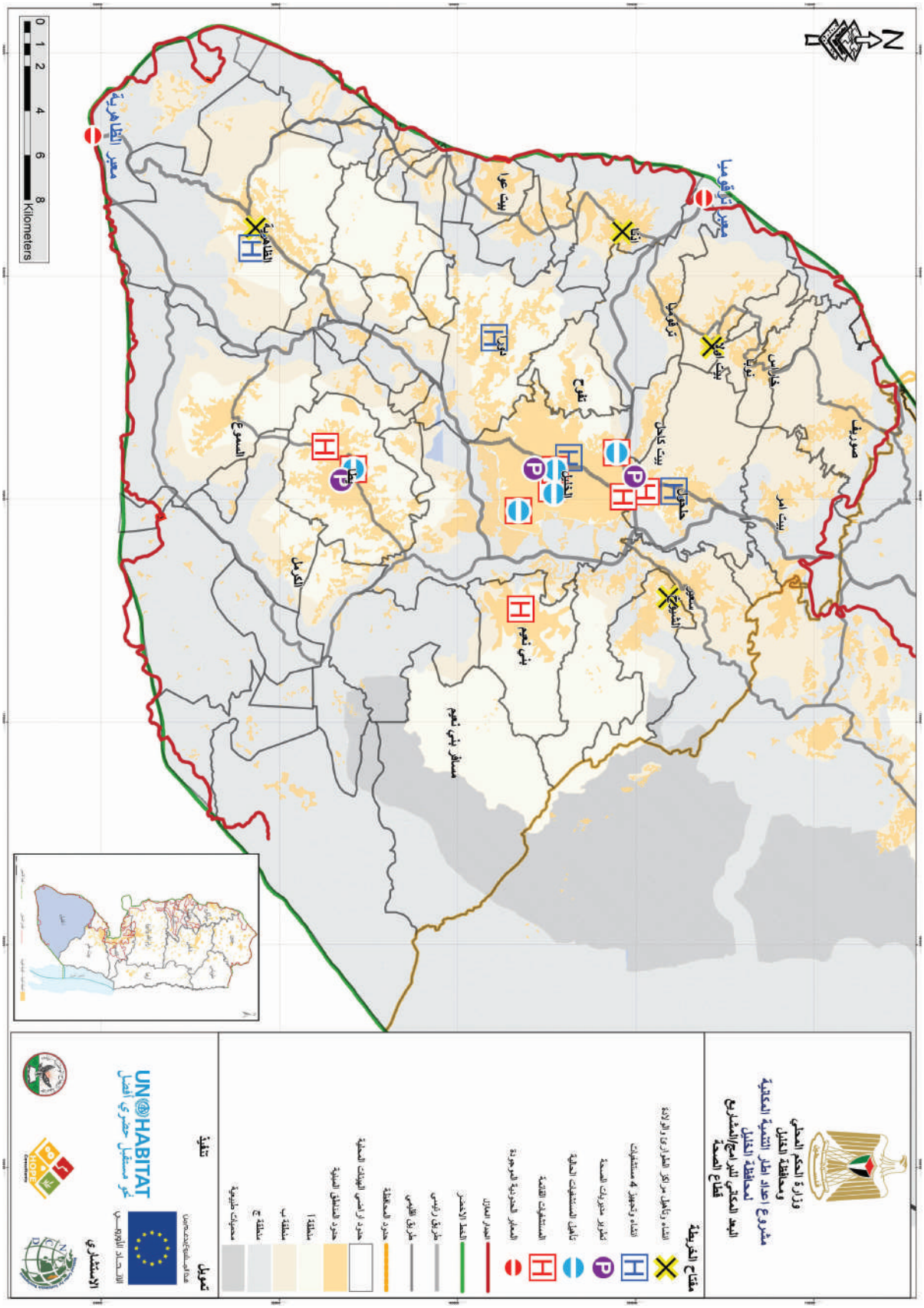

خارطة رقم (4): البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة في القطاع الصحي

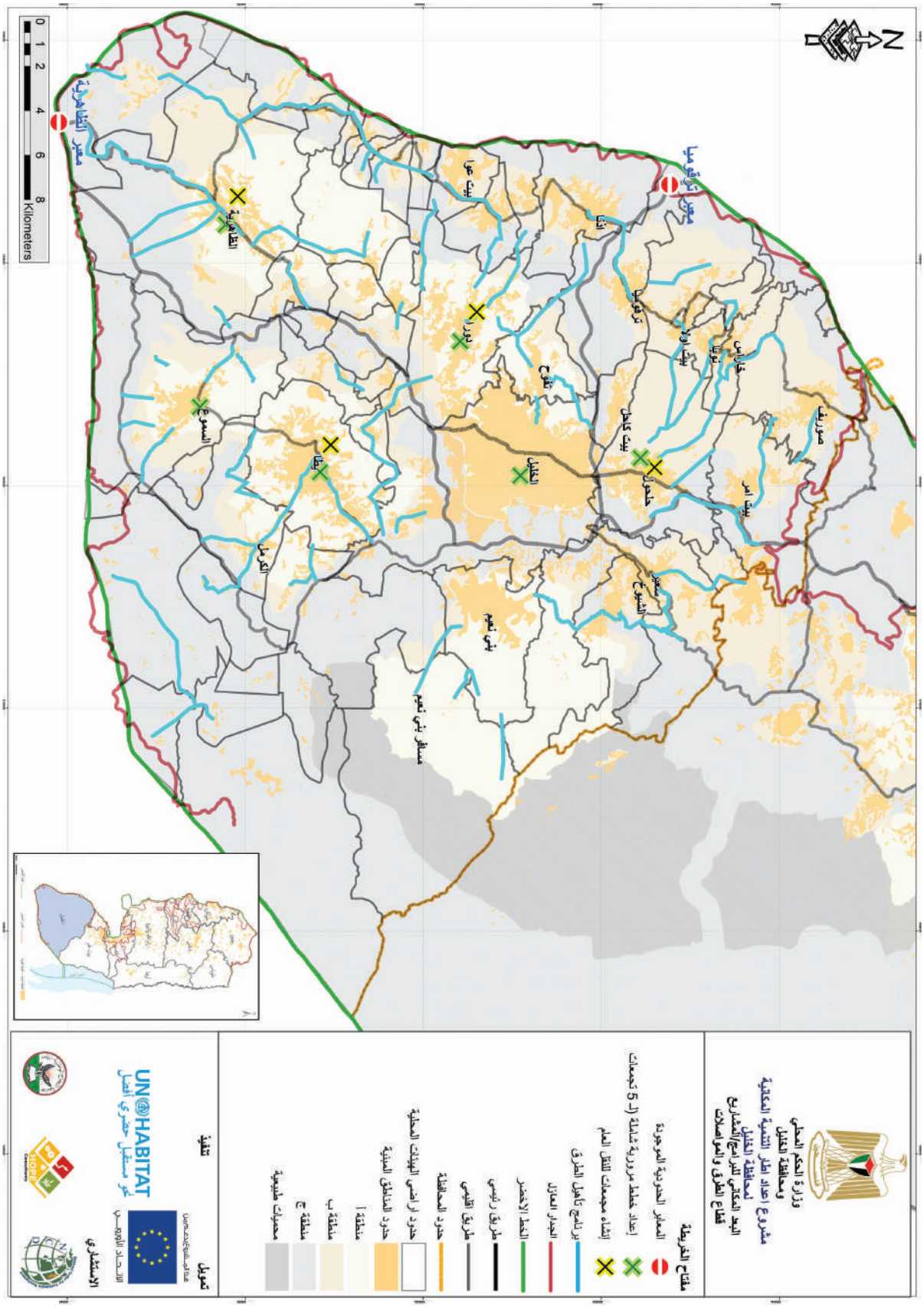

خارطة رقم (5): البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة في قطاع الطرق والمواصلات

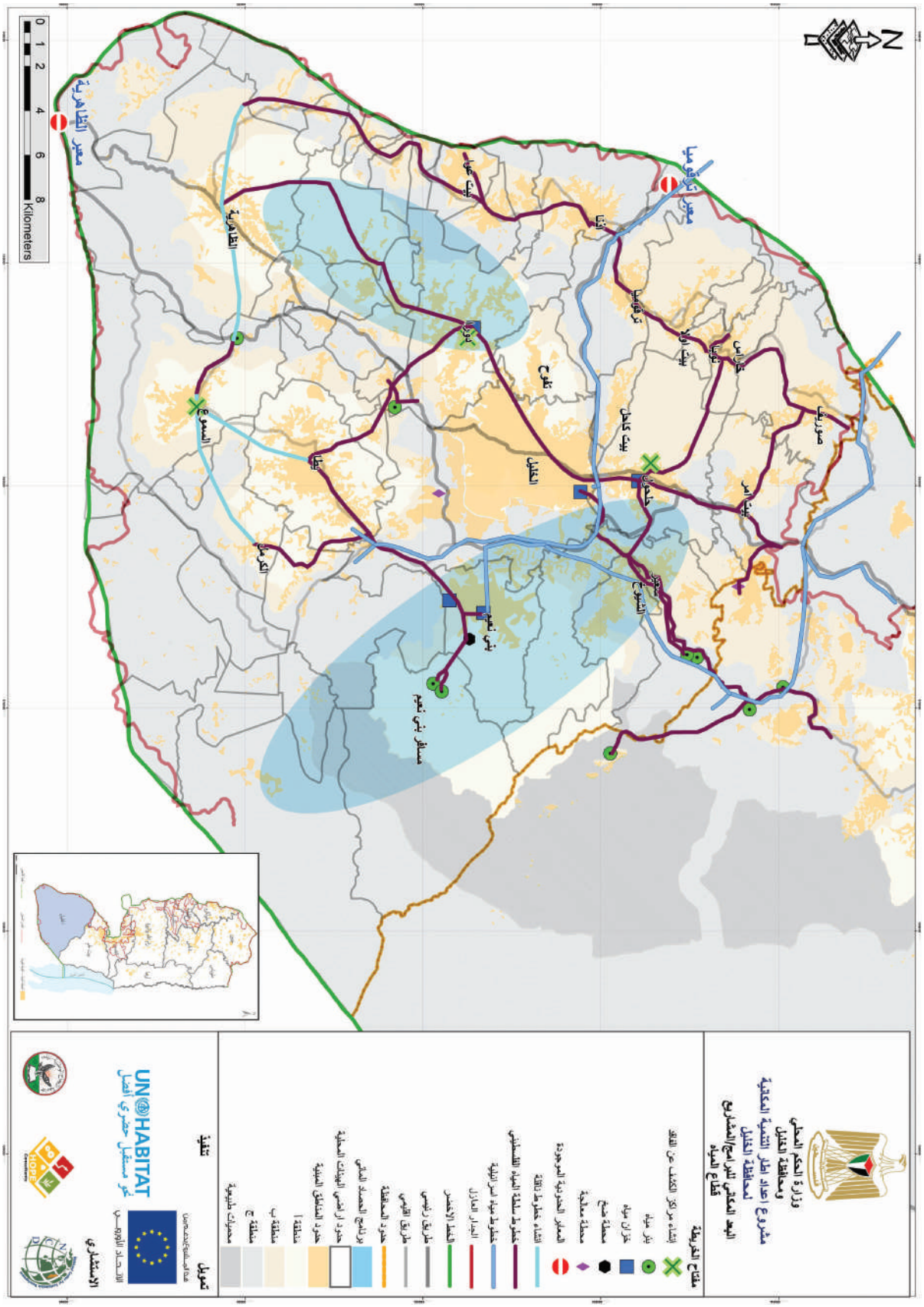

خارطة رقم (6): البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة في قطاع المياه

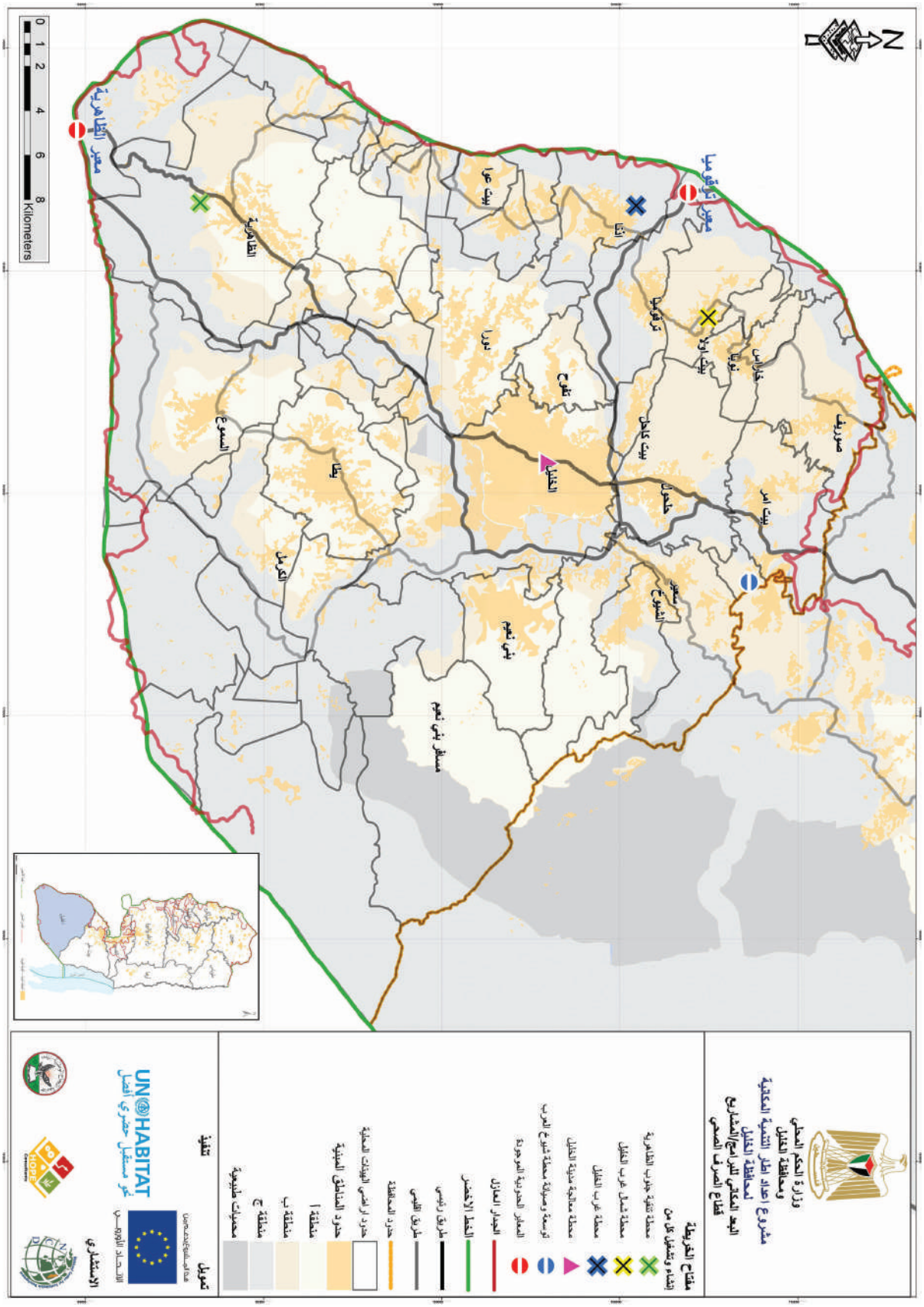

خارطة رقم (7): البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة في قطاع الصرف الصحي

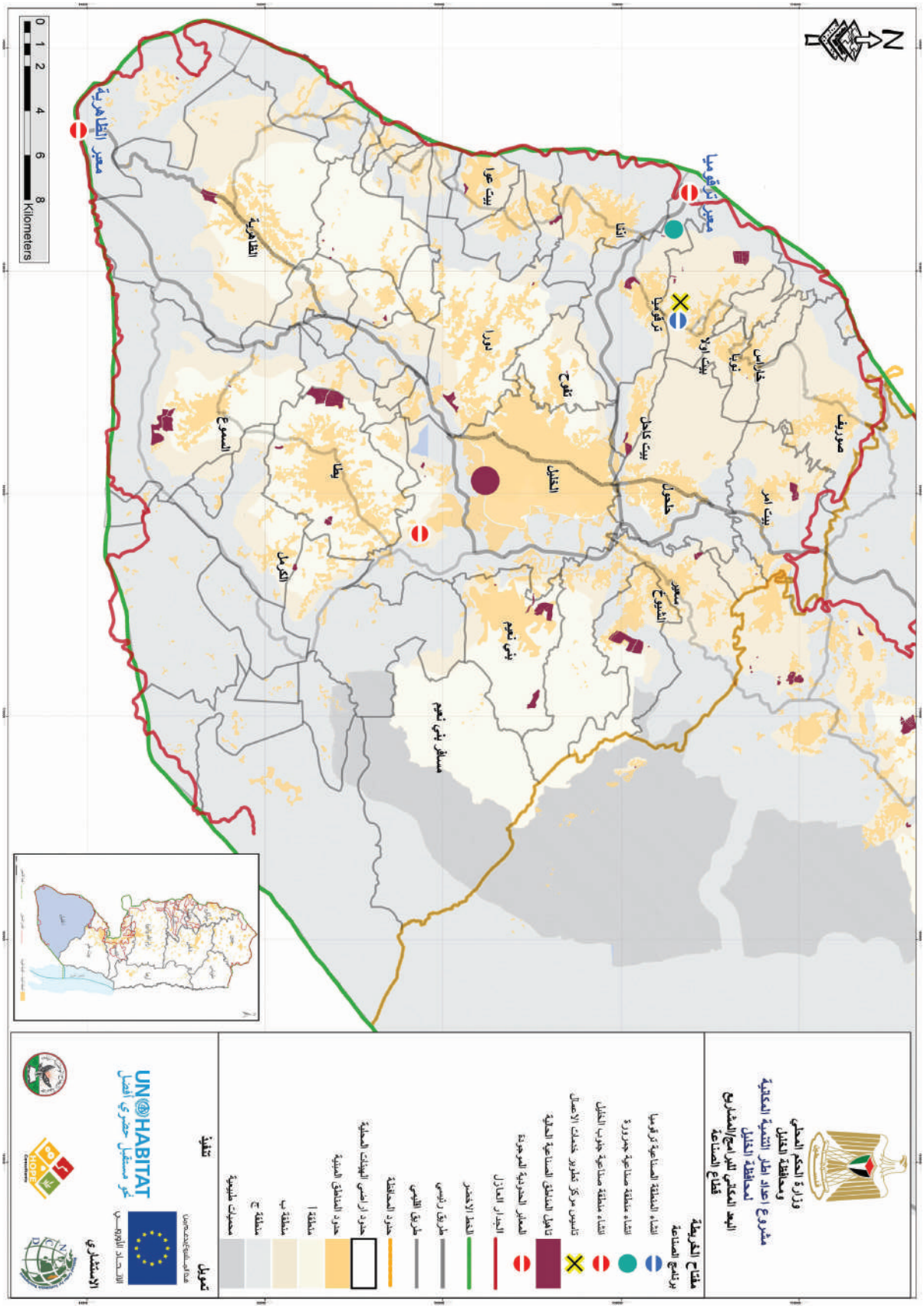

خارطة رقم (8): البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة في قطاع الصناعة

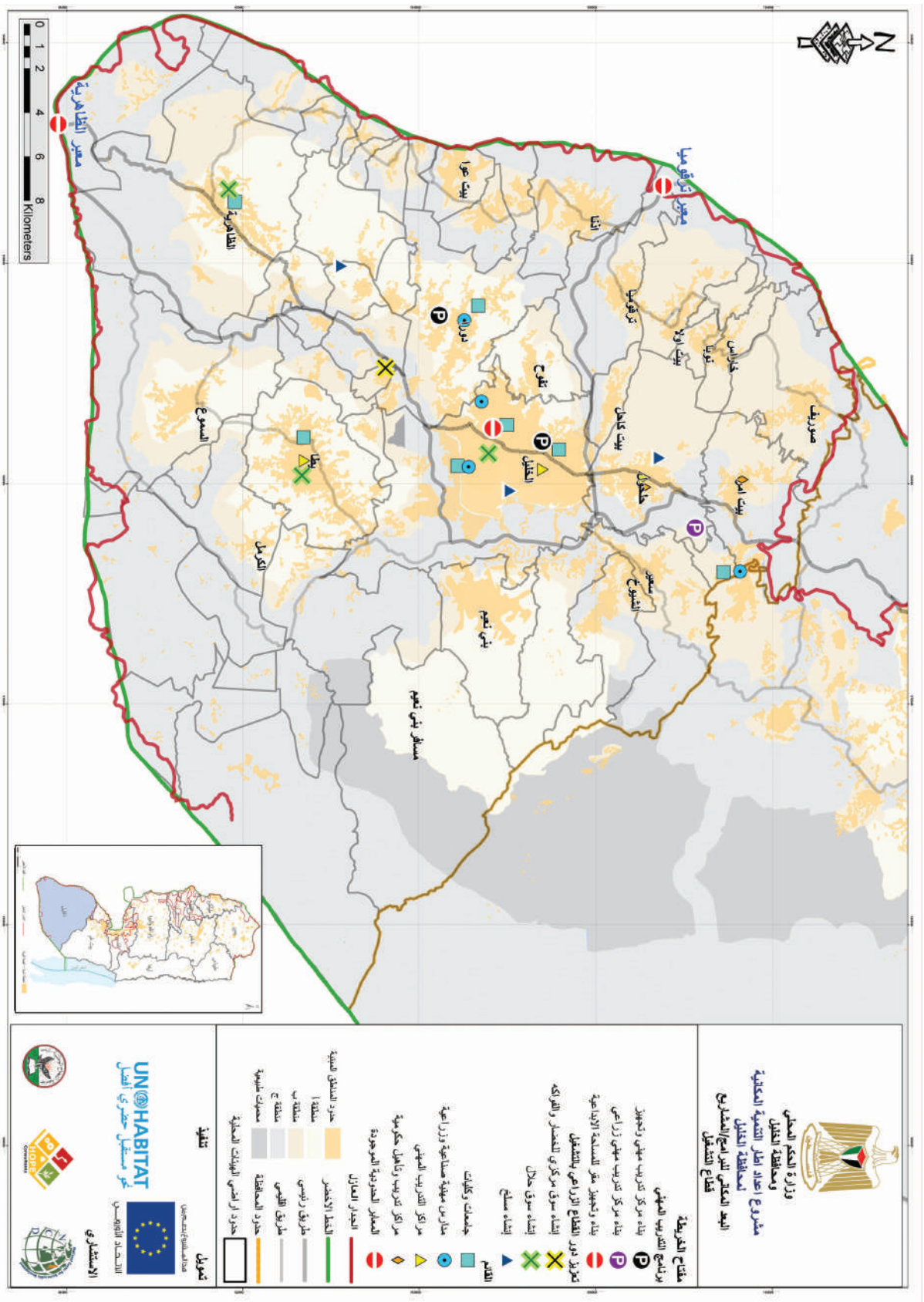

خارطة رقم (9): البعد المكاني للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة في قطاع التشغيل

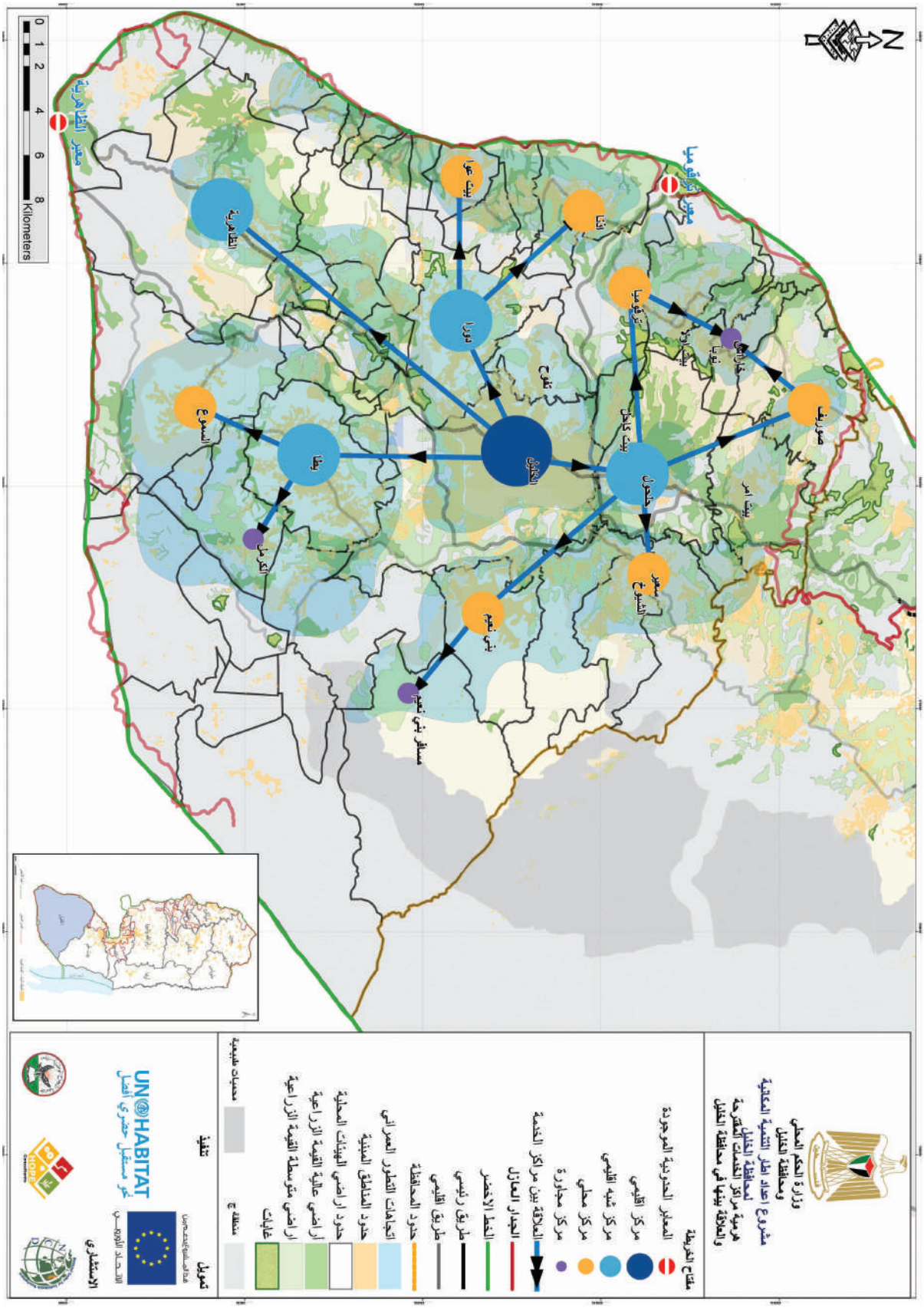

خارطة رقم (10): الهرمية المقترحة لمراكز الخدمات في محافظة الخليل والعلاقات المتبادلة بينها

في ضوء مخرجات مرحلة التحليل الاستراتيجي للمجالات التنموية المختلفة في محافظة الخليل وصياغة الإطار الاستراتيجي (الرؤية والأهداف التنموية) وتحديد البرامج/المشروعات التنموية المقترحة، يمكن تحديد التوجهات التنموية المكانية للمحافظة خلال مدة تنفيذ الخطة التنموية الاستراتيجية وترجمتها على شكل مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية في المحافظة.

يرتكز مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية بشكل رئيسي على معلومات تصف الواقع الجغرافي والعمراني والجيوسياسي الحالي للمحافظة (مواقع التجمعات السكانية، شبكات الطرق، التصنيفات السياسية للمناطق، تأثيرات الاحتلال المتمثلة بالمستوطنات وجدار العزل والتوسع)، إلى جانب المعلومات الواردة في المخطط الوطني لحماية الموارد الطبيعية والثقافية (تصنيفات الأراضي الزراعية، مناطق التنوع الحيوي، المناطق الأثرية والتاريخية وغيرها) وكذلك المساحات المتاحة للتطور العمراني المستقبلي في المحافظة التي تم مناقشتها في تقرير الخطة.

كذلك يشمل المخطط الإسقاطات المكانية للبرامج والمشروعات التنموية المقترحة ضمن الخطة التنموية الاستراتيجية لمحافظة الخليل، بالإضافة إلى مناطق التوسع العمراني المستقبلي أو الاحتياجات المكانية من السكن والخدمات العامة للتجمعات السكانية في المحافظة والتي تم تحديدها مسبقاً، إلى جانب المناطق المقترحة للتخطيط المشترك حسب نطاق مراكز الخدمات.

توضح الخارطة التالية (خارطة رقم (11)) مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية في محافظة الخليل.

بالارتكاز على مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية في محافظة الخليل يمكن تطوير مخطط لمسارات ومحطات النقل العام (خارطة رقم (12))، وكذلك ترابط المناطق الخضراء في المحافظة (خارطة رقم (13)).

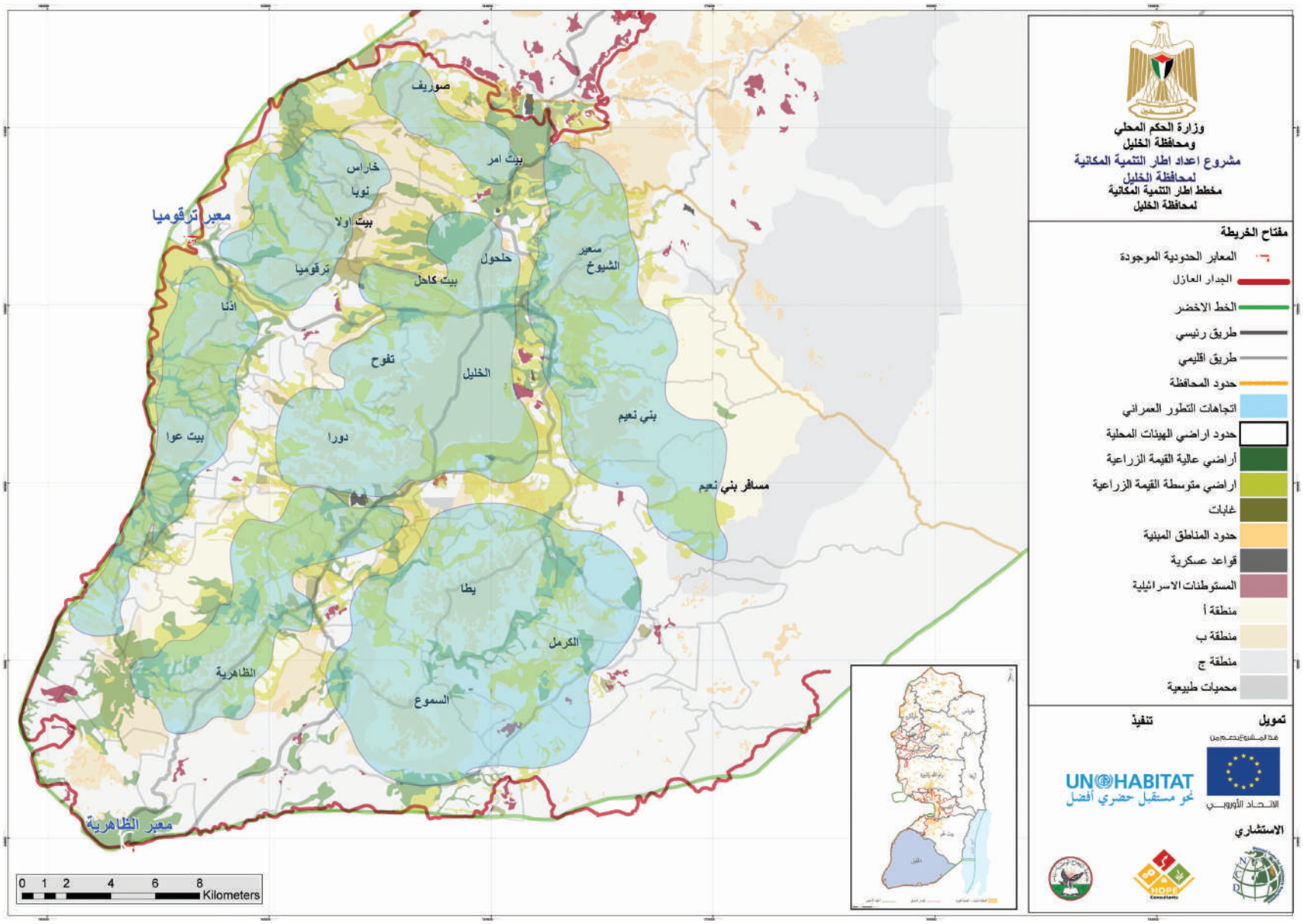

خارطة رقم (11): مخطط الإطار التوجيهي للتنمية المكانية في محافظة الخليل

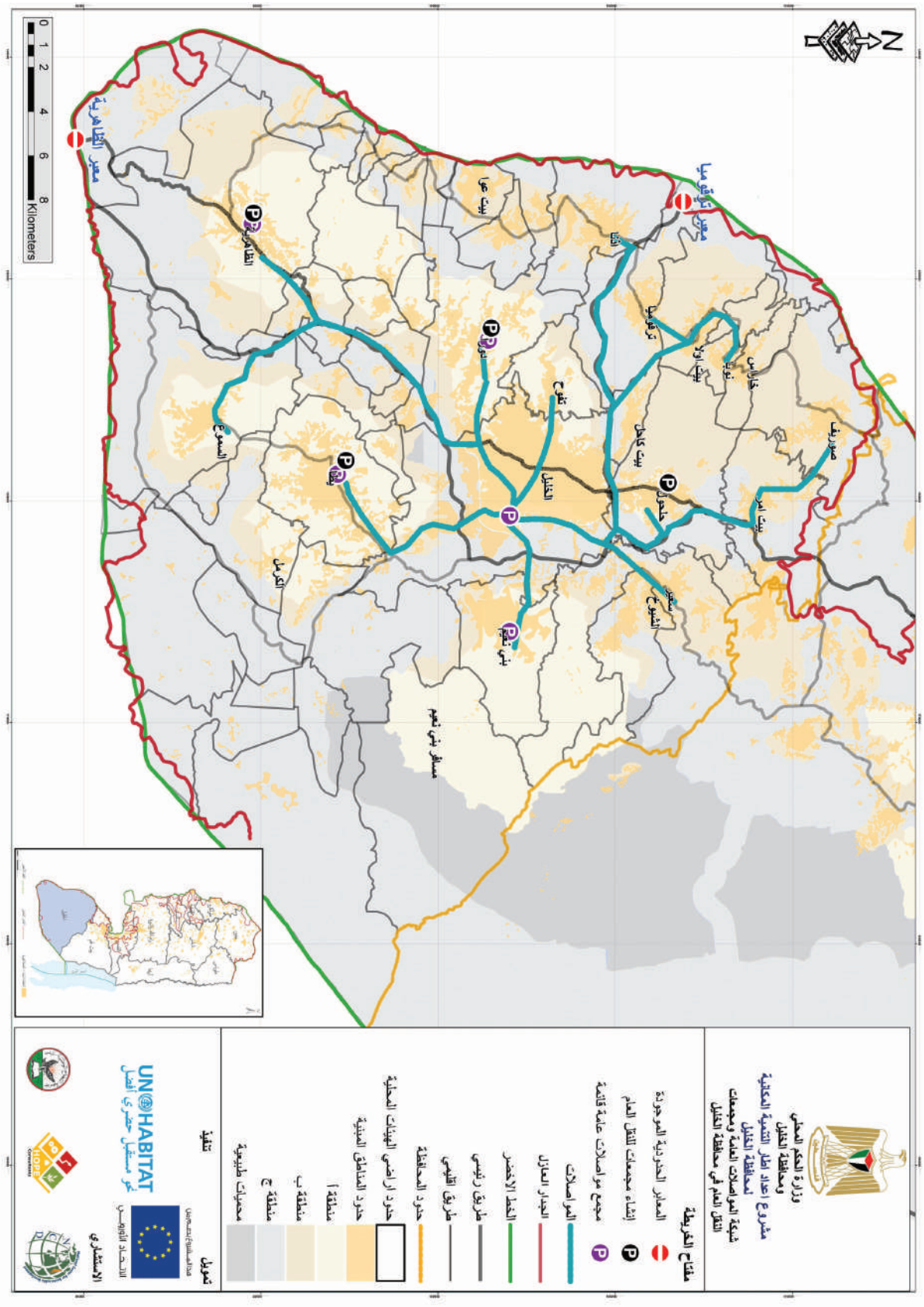

خارطة رقم (12): مخطط مسارات ومحطات النقل العام في محافظة الخليل

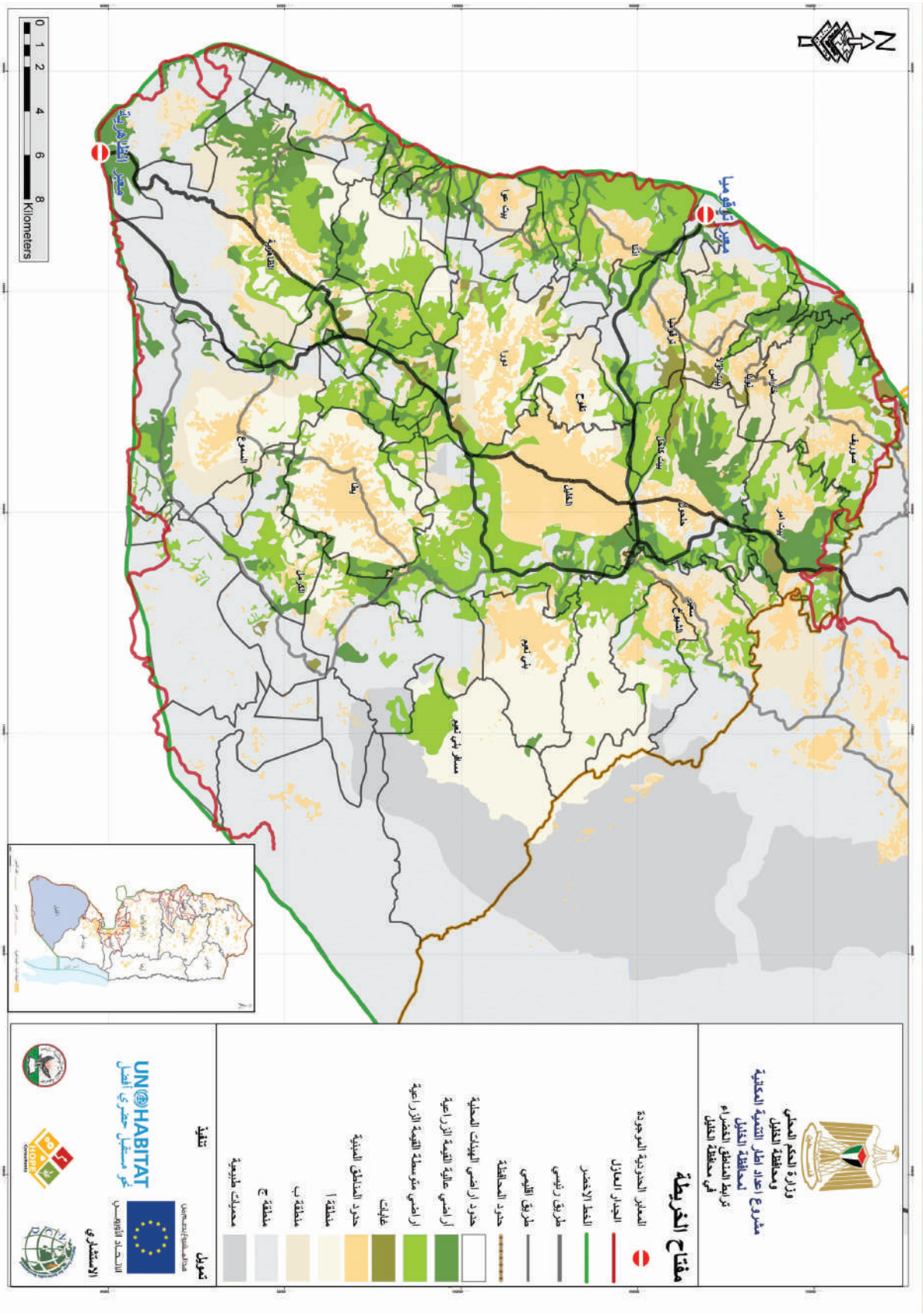

خارطة رقم (13): ترابط المناطق الخضراء في محافظة الخليل

الإطار المؤسسي لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية

لقد مرت عملية إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل بثلاثة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: مرحلة التنظيم والتحليل، وتضمنت تشكيل لجنة توجيهية للإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية ولجنة فنية ولجان تخصصية، وتم العمل على تشخيص واقع المحافظة في مختلف المجالات والقطاعات.

المرحلة الثانية: مرحلة تحديد الإطار التنموي الإستراتيجي، وتضمنت تحديد القضايا ذات الأولوية، ورؤية المحافظة والأهداف الإستراتيجية والمؤشرات والبرامج والمشروعات.

المرحلة الثالثة: مرحلة إعداد الخطة التنفيذية وخطة المتابعة والتقييم وإطار التنمية المكانية الإستراتيجية للمحافظة.

أما عملية تنفيذ الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية فتمر بمرحلتين مكملتين للمراحل الثلاث المذكورة، هما:

المرحلة الرابعة: مرحلة التنفيذ، والتي تتضمن تحضيرات التنفيذ وحشد التمويل وبناء الشراكات والمباشرة في التنفيذ.

المرحلة الخامسة: مرحلة التقييم والمتابعة، والتي تتضمن متابعة وتقييم التنفيذ وتحديث خطط التنفيذ وخطط المتابعة والتقييم.

وكما كان للترتيبات المؤسسية (تشكيل اللجنة التوجيهية، اللجنة الفنية، واللجان التخصصية) دور هام في مراحل إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية، فإن الترتيبات المؤسسية الفعالة لمرحلة التنفيذ هي العنصر الرئيسي في إنجاح عملية التنفيذ وتذليل العقبات ووضح الحلول للمشاكل التي يمكن أن تحدث أثناء عملية التنفيذ.

وبهدف ضمان حسن تنفيذ الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية، فإن الترتيبات المؤسسية المقترحة التالية يجب أن تكون كفيلة لحسن تنفيذ الإطار الاستراتيجي ومتابعته وتقييمه بشكل مستمر.

يوضح الشكل التالي رقم (4) الإطار المؤسسي المقترح لإدارة تنفيذ الإطار الاستراتيجي ومتابعته وتقييمه بشكل مستمر. ويتبع هذا الإطار توضيح لإدوار مختلف الجهات ذات العلاقة:

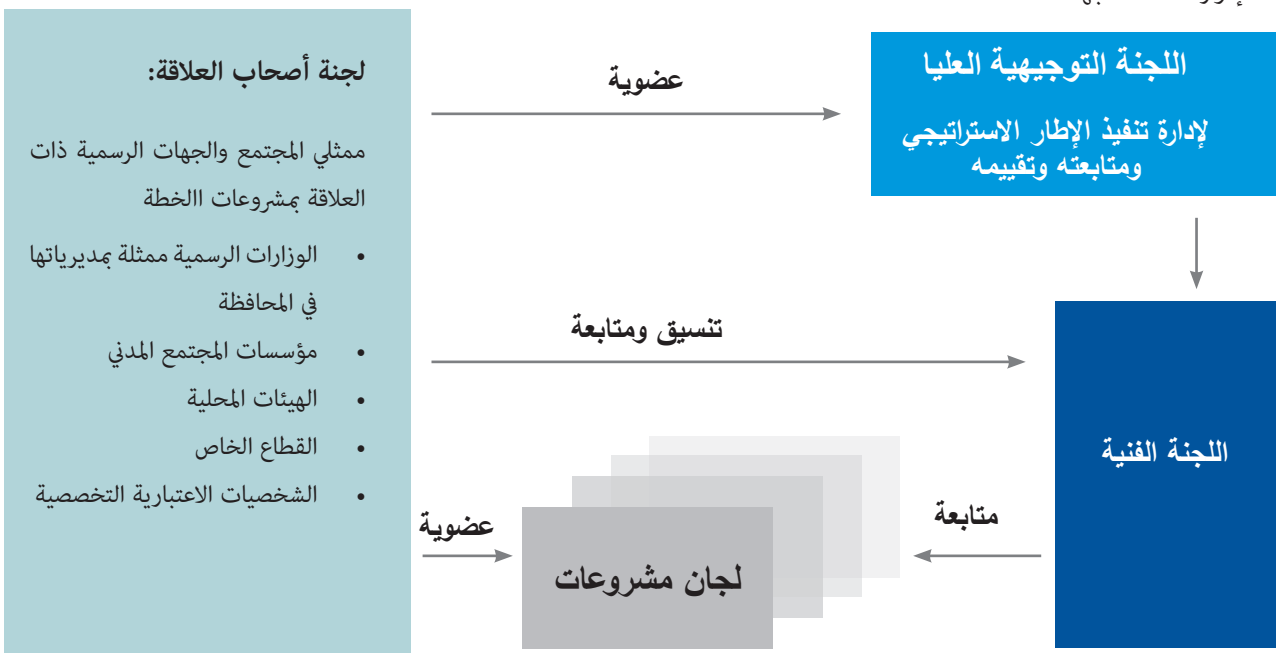

شكل رقم (4): الإطار المؤسسي المقترح لتنفيذ الإطار الاستراتيجي

أولا: لجنة أصحاب العلاقة:

التشكيل: ممثلي المجتمع والجهات الرسمية ذات العلاقة بمشروعات الإطار الاستراتيجي، ويرأسها عطوفة المحافظ، وتشمل:

- الوزارات الرسمية ممثلة بمديرياتها في المحافظة
- مؤسسات المجتمع المدني
- الهيئات المحلية
- القطاع الخاص
- الشخصيات الاعتبارية التخصصية

المسؤوليات والصلاحيات:

- متابعة الإنجازات المتحققة بما يتعلق بتنفيذ الإطار الاستراتيجي
- العضوية في اللجنة التوجيهية لبعض الأعضاء
- التنسيق مع المؤسسات التي تمثلها هذه الجهات لإدراج مشروعات الإطار الاستراتيجي ضمن مشروعات المؤسسات السنوية
- متابعة التقييم السنوي لعملية التنفيذ

ثانيا: اللجنة التوجيهية العليا:

التشكيل:

- عطوفة المحافظ مقررا
- ممثل عن وزارة الحكم المحلي
- ممثلين عن الوزارات والمؤسسات التي لها علاقة وثقل كبير في المشروعات التنفيذية بحيث يتم اختيارهم بالتنسيق ما بين عطوفة المحافظ وممثل وزارة الحكم المحلي

المسؤوليات والصلاحيات:

- متابعة ودعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي من خلال مراجعة ومناقشة التقارير المرفوعة من قبل اللجنة التنفيذية الفنية
- التنسيق مع الجهات المختلفة ذات العلاقة لتذليل العقبات أو حل المشاكل التنفيذية
- المساعدة في تجنيد التمويل لتنفيذ المشروعات
- إطلاع ممثلي المجتمع على إنجازات الإطار الاستراتيجي والمشاكل والعقبات التي قد تواجه التنفيذ
- المساعدة في إبرام العقود والاتفاقيات بين الجهات المختلفة والشركاء
- البحث مع الجهات ذات العلاقة لإعطاء تسهيلات تساهم في تنفيذ المشروعات

ثالثا: اللجنة الفنية:

التشكيل:

تشكل اللجنة التنفيذية الفنية من كل من مؤسسة المحافظة (الإدارة العامة للتخطيط والتطوير) ووزارة الحكم المحلي / مديرية الحكم المحلي في المحافظة. ويتم الاتفاق على مقررها بالتنسيق بين المحافظة والوزارة.

المسؤوليات والصلاحيات:

- تحضير خطط التنفيذ السنوية
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشكيل لجان المشروعات
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإدراج مشروعات الإطار الاستراتيجي ضمن خططها السنوية
- عضوية أعضائها في بعض مشروعات لجان المشروعات
- الاجتماع بلجان المشروعات ومتابعة التحضيرات للمشروعات وحشد التمويل ومتابعة التنفيذ
- تقديم النصح والتوجيه للجان المشروعات
- تحديث خطط التنفيذ وخطط المتابعة والتقييم
- تنفيذ عمليات المتابعة والتقييم السنوي بمشاركة لجان المشروعات
- إعداد تقارير الإنجاز والمشاكل والمعيقات ورفعها بشكل دوري للجنة التوجيهية

رابعا: اللجان القطاعية:

التشكيل:

تشكل لجنة لكل مجموعة مشروعات متشابهة في الطابع وبجهة المسؤولية. فمثلا المشروعات الخاصة بالزراعة تشكل لجنة من مديرية الزراعة (ممثل المديرية مقررا) وعضوية الجهات الأخرى ذات العلاقة كمؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص. وتتولى اللجنة التنفيذية الفنية التنسيق مع الجهات المختلفة لتشكيل هذه اللجان.

المسؤوليات والصلاحيات:

- التحضير أو متابعة التحضير لتنفيذ المشروع من إعداد مقترحات أو وثائق بنود مرجعية بالتنسيق مع الجهة المالكة أو صاحبة المشروع
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتجنيد التمويل للمشروع
- متابعة تنفيذ المشروع مع الجهات ذات العلاقة
- كتابة تقرير دوري حول تطور العمل في المشروع والمعيقات ورفعه للجنة التنفيذية الفنية

الحشد والمناصرة

فيما يتعلق بالحشد والمناصرة للإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية، فتجدر الإشارة إلى وجود وثيقة تسمى "استراتيجية الحشد والمناصرة للمنطقة المسماة «ج» في فلسطين" التي تم إعدادها بالشراكة ما بين برنامج (UN-Habitat) ووزارة الحكم المحلي كاداةً اضافية لتغيير الواقع القائم في المنطقة المسماة «ج» بما يتوافق مع حق الشعب الفلسطيني في ادارة موارده الطبيعية واستثمار ارضه بما يخدم مصالحه من خلال تحشيد الطاقات وتكثيف جهود الشركاء والحلفاء الضاغطة على سلطات الاحتلال الاسرائيلي والهادفة الى تمكين مؤسسات الشعب الفلسطيني من تخطيط وإنشاء وتطوير البنية التحتية والبنى المؤسساتية القادرة على تقديم الخدمات وتعزيز صمود المواطنين وفق القانون الدولي الإنساني.

وتسعى هذه الاستراتيجية الى دعم الوجود الفلسطيني على المنطقة المسماة «ج» عبر تخطيط وإنشاء وتطوير البنية التحتية والبنى المؤسساتية القادرة على تقديم الخدمات وتعزيز صمود المواطنين وفق القانون الدولي الإنساني. اما الاهداف الاستراتيجية التي تتضمنها فتشمل:

- اعداد وتوسعة المخططات الهيكلية وتحديد الاولويات التنموية القطاعية في القرى والتجمعات الواقعة في المنطقة «ج»،
- تطوير ورفع مستوى الخدمات الاساسية المقدمة لسكان المنطقة «ج» كماً ونوعاً،
- وقف عمليات الهدم والتهجير بحق السكان في المنطقة «ج» والالتزام بالقانون الدولي الانساني،
- دعم التنمية الاقتصادية لسكان المنطقة "ج".

المرصد التنموي لمحافظة الخليل

لقد تم تأسيس المرصد التنموي لمحافظة الخليل مع بداية العام 2019، والذي يهدف الى رصد ومتابعة وتقييم العملية التنموية بالمحافظة والمعرفة الدقيقة والواقعية لاحتياجات السكان الحالية والمستقبلية، ومن المتوقع ان يشكل هذا المرصد رافعة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للمحافظة، ويمكن تلخيص أهم الوظائف الأساسية للمرصد بما يلي:

- توفير البيانات والمؤشرات
- الدعم الفني والمؤسسي
- الخدمات الاستشارية
- دعم صناعة القرار
- بناء القدرات المحلية

خاتمة

تم إعداد الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية لمحافظة الخليل للسنوات 2019-2030 بالاعتماد على نهج تشاركي لتوجيه التنمية في المحافظة وفقا للرؤية الاستراتيجية التي وضعت من قبل ممثلين عن مؤسسات القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني.

تهدف البرامج والمشاريع المعتمدة وتوزيعها المكاني إلى التركيز على معالجة القضايا التنموية ذات العلاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تحقيق تنمية متوازنة داخل المحافظة، مع تركيز الاهتمام على التجمعات المهمشة ضمن مناطق "ج" وايلائها ما تستحق لأن هذه المناطق حرمت من الاحتياجات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب سياسات السلطات الإسرائيلية.

تضمن الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية تنفيذ ما مجموعه 33 برنامجاً ومشروعاً، وذلك في كل من القطاعات الاقتصادية، والبنية التحتية، والتخطيط، والرعاية الاجتماعية، مع تكلفة تنفيذ تقدر بحوالي 778 مليون دولار أمريكي، موزعة على إثني عشر سنة.

لضمان تنفيذ الإطار الاستراتيجي للتنمية المكانية، تتناول المراحل الرابعة والخامسة من التخطيط الاستراتيجي آلية التطبيق والمتابعة والتقييم والتي ينبغي متابعتها بشكل جيد، وتعتبر الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص أمراً ضرورياً من أجل التنفيذ الناجح للإطار الاستراتيجي. كما أن الدعم المناسب من قبل الحكومة ومجتمع المانحين هو أيضاً عامل نجاح رئيسي آخر.